الأبعاد الاجتماعية والثقافية للجرائم الإلكترونية في مصر
دراسة تحليلية لطائفة من الحالات بسجن شديد الحراسة بجمصة محافظة الدقهلية

فتحية السيد الحوتي*
fathiaelhawaty2020@gmail.com

ملخص

استهدفت الدراسة عرض قضيتين أساسيتين ، وتتمثل القضية الأولى في الجرائم الالكترونية: الأنماط والتصنيفات، واشتملت هذه القضية على جرائم الاحتيال المعلوماتي كالنصب والخداع لتحويل الأموال والاستيلاء على البطاقات الائتمانية، وكذا على جرائم الاعتداء على الأشخاص كالابتزاز الالكتروني وجرائم التشهير والانتقام الالكتروني، جرائم التصنت أو التقاط الرسائل الالكترونية والسب والقذف.

أما القضية الثانية فقد تناولت الباحثة فيها أهم المتغيرات الفاعلة في الجرائم الالكترونية ؛ كالعوامل الذاتية (الرغبة في التعلم ، والرغبة في الثراء ، واثبات الذات والتفوق التكنولوجي ، والرغبة في الانتقام) ، والعوامل الموضوعية (كالتحولات في البناء الاجتماعي ، العولمة ، شبكات التواصل الاجتماعي، الأسرة وطبيعة الحياة الأسرية المعاصرة، التعليم والميول الإجرامية ، ثقافة الاستهلاك والطموح الزائد للشباب ، البطالة والضغوط الاقتصادية، طبيعة المهن وبناء الفرص الإجرامية ، واختلال القيم الثقافية.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ، وتم الاعتماد على أداة دراسة الحالة لطائفة من نزلاء سجن شديد الحراسة بمدينة جمصة محافظة الدقهلية ، لـ ٢٢ حالة من مرتكبي الجرائم الالكترونية بأنماطها المختلفة.

وتم وضع إطارًا تصوريًا يمكن في ضوئه طرح موضوع الدراسة ، وقد اشتمل على بعض النظريات مثل نظرية الأنومي Anomi Theory أو اللامعيارية ، ونظرية بناء الفرصة عند كلوراد وأوهلن Opportunity Structure Theory ، ونظرية الثقافة الفرعية الجانحة Delinquent Sub-culture، ونظرية الصراع الثقافي Culture Conflict عند (سيلين) ،

*أستاذ علم الاجتماع المساعد - كلية الآداب - جامعة المنصورة.

وذلك لتفسير العوامل الدافعة للجرائم الالكترونية بكافة أشكالها وأنماطها. وقد حاولت هذه النظريات تفسير السلوك الاجرامي بالاعتماد على نظريات التعلم الاجتماعي التي تستخدم كثيرا في مفهوماتها التقليد، الدور الاجتماعي، المخالطة الفارقة وكلها تشير إلى عمليات يتعلم الشخص من خلالها السلوك الاجرامي.

أما عن نتائج الدراسة الميدانية ، فهي :

١- تنوعت أنماط الجرائم الالكترونية ما بين السب والقذف والتشهير، واختراق الحسابات البنكية، وسرقة بطاقات الائتمان، والتهديد والابتزاز عبر الانترنت.

٢- كشفت الدراسة الميدانية أن أبرز الدوافع لهذه الجرائم الطمع وحب الثراء والرغبة في تحقيق النجاح المادي ، وخاصة جرائم اختراق الحسابات البنكية، قرصنة الشبكات، سرقة كروت الائتمان ، والابتزاز الالكتروني.

٣- تمثل الجرائم الالكترونية تهديدًا للأمن القومي للمجتمعات ، ومن أبرز الدوافع هو الرغبة في الانتقام .

كلمات مفتاحية: الجرائم الاليكترونية- الابعاد الاجتماعية- الابعاد الثقافية

أولاً : المقدمة والإجراءات المنهجية :

مقدمة :

أحدثت سلسة التحولات العالمية الجديدة عولمة للعمليات التي تؤثر على الخبرات اليومية للأفراد، كما أثرت هذه التحولات على النمو الرأسمالي كالأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية باعتبار أن العولمة مفهومٌ ذو أبعاد اقتصادية وثقافية وتكنولوجية واجتماعية وسياسية ، ومن عناصرها الاقتصادية التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعناصر الاجتماعية الثقافية وثقافة المستهلك العالمي ، وأصبحت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من الأعمدة الرئيسية لقياس قوة البلدان وتطور الأمم، بعد أن دخل العالم عصر المعلوماتية والتدفق الإعلامي بين أقطار العالم بصورة غير مسبوقة.

ومن الجدير بالذكر أن التطور التكنولوجي الحديث قد أفرز مجالات تفاعل افتراضية جديدة لم تكن معروفة من قبل ، ناجمة عن الاستحداثات

التكنولوجية ، والتي تتمثل في وسائل الاتصال الحديثة التي اختصرت المسافات وحولت الواقع إلى دوائر مليئة بالمستجدات اليومية ، كما أسهم هذا التطور التكنولوجي في بزوغ نجم العولمة وتنوع آلياتها ، والتي أدت بدورها إلى إزالة الحدود بين الدول والشعوب والثقافات.

ومع استمرار عطاء الثورة التكنولوجية في نظم المعلومات والاتصالات ، وشيوع استخدام تقنياتها المتطورة – وأهمها شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) – انتشرت في الآونة الأخيرة أنماط جديدة من الجرائم والسلوكيات غير المشروعة من قبل مستخدمي تلك الشبكة ، وهو ما يعرف بجرائم الإنترنت أو الجرائم الإلكترونية ، وذلك لما تتسم به هذه الجرائم من استهداف للتقنيات المعلوماتية والتكنولوجية الحديثة أو استخدامها بوصفها وسيلة لتنفيذ أفعالها الإجرامية من سرقة وسطو واختراق معلوماتي وابتزاز وسب وقذف وبعض أعمال العنف غير المشروعة. (١)

وباستشراف ملامح المستقبل القريب تبين أن المخاطر والمشكلات الناجمة عن تلك الجرائم الإلكترونية بمختلف أنواعها ستشهد تفاقمًا حادًا خلال السنوات القريبة القادمة. هذه المخاطر قد تلقي بظلالها على مستخدمي الشبكة وتعرضهم لمخاطر متنوعة (نفسية ، صحية ، اجتماعية) فضلاً عن أنها قد تمثل تهديدًا خطيرًا للأجيال المستقبلية ، وكذا اتجاه مرتكبي هذه الجرائم لاستحداث أنماط وأساليب تكنولوجية متطورة من تلك الجرائم باستخدام ما تقدمه الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات من إمكانيات للحيلولة دون رصدهم ومتابعتهم أمنيًا. (٢)

على صعيد آخر ، اتسع نطاق جرائم الكمبيوتر ليشمل في الواقع جرائم عادة ما تترافق مع شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية ؛ ذلك كونها عمل غير قانوني ينطوي على نظام الكمبيوتر أو الأنظمة المتعلقة بالكمبيوتر مثل

الهاتف ، والأقمار الصناعية ، أو أنظمة الاتصالات الأخرى التي تربط كمبيوتر واحد أو أكثر أو الأنظمة المرتبطة بالحواسيب. (٣)

وإذا كانت المجتمعات الافتراضية أو الإلكترونية تسمح للملايين من الناس من جميع أنحاء العالم بتبادل المعلومات والمعرفة لتصبح هذه المجتمعات على الإنترنت جزءًا من حياة المستخدمين ، فإنه على جانب آخر قد زادت أساليب إساءة الاستخدام لتلك الشبكة ، وفي ذلك تطويع لهذه التقنية لرغبات بعض المجرمين ، لتصبح الجريمة المعلوماتية بأبعادها وظواهرها الحديثة تمثل تهديدًا مباشرًا للأمن والاستقرار في العالم ، وعائقًا يحول دون إتمام عمليات التنمية. (٤)

ومن ثم فهي ظاهرة عالمية ، تختلف حدتها وسعة انتشارها من مجتمع لآخر ، كما تتباين أسبابها ودوافعها ووسائل استجابة المجتمعات لها ، ويتضح ذلك من خلال الإحصائيات والتقارير العالمية. وقد انتشرت الجريمة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية مع انطلاق شبكة الكمبيوتر Arpanet في عام ١٩٧٠م في شكل محدود من نظام اختراق من الخارج ، وكان أول هجوم لاختراق ملحوظ في منتصف ١٩٨٠م في سان فرانسيسكو ، وكانت أول مجموعة لقراصنة ، ثم تبعها هجمات أخرى في بلدن أستراليا – ألمانيا – الأرجنتين. (٥)

على جانب آخر ، ومع زيادة نشاط القراصنة عام ١٩٨٦م أصدر الكونجرس الأمريكي قانون الاحتيال وإساءة استعمال القانون (التعدي على القانون) ، وفي عام ١٩٨٧م بدأت أنشطة القراصنة التي كانت في الولايات المتحدة فقط في الانتشار بجميع أنحاء العالم بإطلاق الهاكر الإيطالي ، وذلك على غرار الولايات المتحدة الأمريكية. (٦)

أما على صعيد القارة الأفريقية ، فهناك اعترافًا متزايدًا بأن الجريمة الإلكترونية تشهد ازدهارًا بها بسبب نقص المعرفة بتكنولوجيا المعلومات من قبل

الجمهور ، وغياب الأطر القانونية المناسبة للتعامل مع الجرائم الإلكترونية على المستويين الوطني والإقليمي ، لذلك يتعين على تلك البلدان فرض عقوبات صارمة على مجرمي الإنترنت الذين يعملون من وفي بلدانهم ، وأنهم بحاجة إلى الانضمام إلى الاتفاقيات الأوروبية المتعلقة بجرائم الإنترنت (CECC) لأسباب ليس أقلها الجريمة الإلكترونية والتي تنتشر في القارة الأفريقية. (٧)

وفي هذا السياق تم وصم نيجيريا بأنها دولة فاسدة حيث أنها أطلقت على العالم ما يقارب من ٤١٩ كود خاطئًا لأجهزة الكمبيوتر (رسوم الاحتيال المسبق) ، وقد أطلق بعض الناس على نيجيريا (أمة الإرهاب المالي) ، وذلك بالنظر إلى حجم الجرائم المالية التي انبثقت من نيجيريا. (٨)

أما في مصر فقد أكدت مصادر بالإدارة العامة للمعلومات والتوثيق بوزارة الداخلية أن البعض قد استغل ما أتاحه العلم والتقدم التكنولوجي الحديث استغلالاً سيئًا ، وبات واضحًا أن التهديد القادم شديد الخطورة في ظل ظروف دولية وإقليمية متشابكة ، حيث جرى الإعداد لتكوين وحدة مباحث معنية برصد جميع الجرائم المستحدثة ومتابعتها بأساليبها كافة ، والتي يكون الكمبيوتر عنصراً في ارتكابها. وفي هذا الخصوص أنشأت وزارة الداخلية المصرية عام ٢٠٠٢م إدارة مكافحة جرائم الحاسب الآلي وشبكة المعلومات التابعة للإدارة العامة للمعلومات والتوثيق. (٩)

ولعله من الأهمية بمكان استعراض أهم الجرائم الإلكترونية التي انتشرت في مصر في الآونة الأخيرة ومنها جرائم استخدام بطاقات الائتمان ، وجرائم الشبكات واختراقها ، وسرقة المعلومات التي تمثل سرية لبعض الأشخاص أو المؤسسات أو الشركات. كما ظهرت جرائم الإنترنت وقيام البعض بنشر مواقع تسيء لأشخاص آخرين أو تسيء لشكل ومظهر الدولة ، ثم ظهرت جرائم عالمية أخرى يقوم بها بعض الهاكرز ، ومنها إطلاق الفيروسات والاختراقات ، ومنها اختراق المواقع الرسمية أو الشخصية أو اختراق الأجهزة الشخصية ،

وجرائم التجسس الصناعي ، وجرائم الأموال مثل السطو والاحتيال والنصب وسرقة بطاقات الائتمان والجريمة المنظمة ، وجرائم الابتزاز الإلكتروني ، وجرائم الغش الإلكتروني ، وبالإضافة إلى جرائم القرصنة ، وجرائم محتوى الإنترنت من المواقع الإباحية أو المعادية سواء دينيًا أو سياسيًا. (١٠)

ومن وجهة النظر السسيولوجية ، فإن هناك أبعادًا اجتماعية وثقافية للجريمة الإلكترونية التي برزت وتجلت أصداؤها في سماء علم الإجرام ؛ وذلك بفعل تحول العالم تدريجيًا إلى ما يشبه القرية الإلكترونية ، ومن ثم أصبح الفرد عرضة لتغيير العديد من الأفكار والاتجاهات والقيم التي كان يعتنقها أثناء فترة التنشئة الاجتماعية في المراحل العمرية المبكرة ، وتدريجيًا أصبح الفرد عرضة لثقافات متباينة ، وبخاصة الثقافات الغربية التي تبيح الكثير من الأساليب والأنماط السلوكية المختلفة والمتناقضة مع ثقافة المجتمع المصري ، والتي تمثل تهديدًا للقيم الاجتماعية الإيجابية .

وفي ضوء ما سبق سوف تهتم الدراسة الراهنة بالأبعاد الاجتماعية والثقافية لذلك النمط من الجرائم حتى يتسنى إعطاء صورة شاملة ومتكاملة لأسبابها وعواملها ، ومن ثم وضع تصور مقترح لكيفية الحد من انتشار هذه الجرائم في المجتمع المصري.

مشكلة الدراسة :

في ضوء تزايد الأفعال الإجرامية في مجال الجرائم الإلكترونية دوليًا وإقليميًا ومحليًا ، بالإضافة إلى ما طرأ عليها من تغيير وتطور في أساليب وأدوات ارتكابها ، فبعد أن كانت تلك الأفعال تتسم بالتقليدية والعنف أصبح الطابع الغالب عليها المكر والخداع ، والتنظيم وتسخير الحاسب الآلي والإنترنت في ارتكابها وتطلب الأمر ضرورة دراسة هذا النمط من الجرائم ، لذا استهدفت الدراسة الراهنة تسليط الضوء على الأبعاد الاجتماعية والثقافية ذات الصلة بالجرائم الإلكترونية ، ومن ثم محاولة الكشف عن الأسباب الذاتية (الفردية) والموضوعية " الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، والأمنية .. إلخ " الكامنة وراء انتشار هذا النمط من الجرائم وبخاصة في الآونة الأخيرة.

ويتجلى هذا النمط من الجرائم في ابتكار بعض الأشخاص لها كوسيلة غير مشروعة لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم التي تعذر تحقيقها بالوسائل المشروعة في الواقع الفعلي ، كما أن توافر الفرص أمام بعض الأشخاص الذين يشغلون أوضاعًا معينة في البناء الاجتماعي ؛ قد أتاح لهم فرصة لتحقيق أهدافهم من خلال الجرائم الإلكترونية ، ولا شك أن ذلك يتم في إطار ثقافة فرعية أكسبتهم قناعات شخصية بجدوى الاتجاه نحو هذا النمط من الجرائم ، وقد دعم ذلك الصراع الثقافي الكامن وراء المعايير الاجتماعية التي يكتسبونها من الجماعات الاجتماعية المرجعية لهم ، والتي قد تتفق أو تختلف مع المعايير المكتسبة من الأسرة .

وتهدف الدراسة في مجملها العام إلى الكشف عن هذه الجرائم ، وما يرتبط بذلك من وصف للظاهرة ومحاولة تحليل الجريمة الإلكترونية ومناقشة أبعادها اجتماعيًا وثقافيًا ، وذلك لما تشكله من تهديد كبير لقطاع من المعرفة الإلكترونية في مصر ، وتفسير ذلك في ضوء بعض المتغيرات الفاعلة المتعلقة

بالأسرة ، ونسق القيم ، ونمط التعليم ، ونوع المهنة ، والطموح الزائد للشباب ، والثورة التقنية ، واختلال المنظومة القيمية.

أهمية الدراسة :

١ – تتمثل الأهمية النظرية للدراسة فيما يلي :

- ترجع أهمية موضوع الجرائم الإلكترونية في الانتشار الهائل لهذا النمط من الجرائم ، والذي رافق الاستخدام الواسع للمعاملات الإلكترونية على كافة الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد أصبحت الجريمة الإلكترونية متلازمة مع التطور السريع والهائل في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ، فمع هذا التقدم في استخدامات شبكات المعلومات طغت الجرائم الإلكترونية بصورها المختلفة ، وأصبحت تهدد الأمن المعلوماتي للأفراد والمؤسسات والحكومات.
- كانت جرائم المعلومات حتى منتصف الثمانينات من القرن العشرين منحصرة في دائرة العاملين في مجال الحاسبات ، ولكن مع التطور السريع في صناعة الحاسبات تحولت هذه الجرائم من مجرد انتهاكات فردية لأمن النظم والمعلومات إلى ظاهرة عامة ينخرط فيها الكثيرون ممن تتوافر لديهم المهارة والمعرفة بمجال الحاسبات ؛ الأمر الذي يجعل من الأهمية بمكان دراسة هذه الأنماط من الجرائم ، وأصبح لزامًا على الباحثين والخبراء في المجالات المختلفة تركيز جهودهم البحثية على هذه النوعية من الجرائم ، والتعرف على أبعادها الاجتماعية والثقافية.

تتناول الدراسة الراهنة تحديدًا الجرائم الإلكترونية في علاقتها ببعض المتغيرات الفاعلة ذات الصلة بها ، وذلك من منظور شامل لا يركن في

دراساتها إلى أحد النظريات ، وإنما في ضوء إطار تصوري ينطوي على بعض النظريات التي تعطي صورة شاملة ومتكاملة لتفسير أسباب تلك الظاهرة وأبعادها ، ويعتمد هذا الإطار التصوري في مجمله على العمليات التي تؤدي إلى اكتساب الأفراد لهذا السلوك الإجرامي ، وتعتمد التفسيرات المتعلقة به على نظريات التعلم الاجتماعي.

كما اعتمدت الدراسة على الأسلوب الكيفي من خلال دراسة بعض الحالات ، واستخلاص التحليلات السوسيولوجية من خلال قراءة هذه الحالات ، وربطها بالإطار التصوري للدراسة مما يضفي مزيدًا من الدقة على نتائج الدراسة.

٢- **كما تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة الراهنة** : في التعرف على الأبعاد الاجتماعية والثقافية للجريمة الإلكترونية بمجتمع الدراسة ، وهو سجن شديد الحراسة بمدينة جمصة بمحافظة الدقهلية ، من خلال إجراء دراسة تحليلية لبعض الحالات المرتكبة لهذا النمط من الجرائم ، والتعرف على العوامل الدافعة لارتكاب هذه الجرائم (الاجتماعية – الاقتصادية – الثقافية – الأمنية – الإعلامية .. إلخ) ، مما يسهم في وضع تصور علمي مقترح للحلول التي من شأنها أن تساعد الجهات الأمنية والمؤسسات المعنية كافة ، علاوة على واضعي السياسات وصانعي القرار لإيجاد طرق فعالة للتصدي لهذه الجريمة في المجتمع المصري ، والحد من انتشارها في المستقبل.

الدراسات السابقة :

من خلال استعراض الأدبيات والتراث البحثي حول الجرائم الإلكترونية ، تبين أن غالبية هذه الدراسات قد ارتكزت على دراسة هذه الجرائم كما يدركها الشباب الجامعي وأفراد المجتمع.

- **دراسة مصطفى مرتضى** [١١] حول جرائم الإنترنت في المجتمع السعودي ، وتم تطبيقها على ٤٠٠ مفردة من شباب الجامعة ، وخلصت إلى ضرورة تجريم جرائم الإنترنت المستحدثة ، وتكثيف الاهتمام من قبل المؤسسات التعليمية للتوعية بمخاطر الإنترنت .
- **دراسة إيناس غزال** [١٢] عن جرائم الإنترنت في المجتمع المصري : دراسة عينة من الشباب الجامعي بمدينة الإسكندرية ، وتم تطبيق استمارة استبيان على ٣٠٠ مفردة ، وخلصت إلى حصر الجرائم الإلكترونية في جرائم المال ، وجرائم الاختراق ، وجرائم الجنس ، وجرائم القرصنة. كما أظهرت أن أهم عواملها سلبيات الإنترنت ، وضعف التفاعل الأسري ، والتأثير الأخلاقي السلبي ، وارتفاع الصراع الأسري.
- **دراسة صفاء علي رفاعي** [١٣] عن الوعي الاجتماعي بالجرائم الإلكترونية في مصر دراسة ميدانية على محافظة الإسكندرية ، هدفت إلى إبراز الواقع الحالي للجريمة الإلكترونية وأساليبها وأسبابها ، وتم تطبيقها على ٣٠٠ مفردة من مواطني مدينة الإسكندرية ، وتوصلت إلى أن مصادر المعرفة بالجريمة الإلكترونية هي وسائل الإعلام والإنترنت والأصدقاء ، وأن أهم الأسباب هي البطالة والفقر ، وانعدام الأخلاق وفساد الموظفين ، وأن أكثر الفئات المرتكبة لها هي الهاكرز ثم الفنيون التقنيون ثم بعض السماسرة.

- **دراسة زين العابدين مخلوف** [١٤] الجرائم المعلوماتية طبيعتها – دوافعها – مستقبلها. هدفت إلى التعرف على أنماط الجرائم المعلوماتية ، وحجمها ودوافعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية ، وقد اعتمدت على تحليل مضمون لبعض الجرائم المعلوماتية بالاعتماد على تقارير الأمن العام لـ ٢٢ جريمة ، وخلصت إلى أن غالبية الجرائم تمثلت في إساءة السمعة والنصب والملكية الفكرية والسب والقذف.
- **دراسة هاني خميس** [١٥] حول رؤى الشباب نحو الجرائم المعلوماتية في المجتمع المصري. دراسة على طلاب جامعة الإسكندرية ، وهدفت إلى التعرف على رؤية الشباب لمرتكبي الجرائم ، وقد طبقت على ٣٠٠ مفردة من الطلاب ، وخلصت إلى أن غالبية الجرائم تنحصر في اختراق المواقع الإلكترونية للشركات وسرقة بطاقات الائتمان والتلاعب في البيانات المخزنة على الحاسبات الإلكترونية لدوافع مادية وشغل أوقات الفراغ وضعف الوازع الديني .
- **دراسة هورجان Horgan** [١٦] حور جرائم الإنترنت ، وطبقت على أولياء الأمور وطلاب الجامعات وكيفية إدارة المخاطر عبر الإنترنت ، وتوصلت إلى ضرورة عمل حملات توعية عامة ، وفهم ممارسات و سلوكيات الأمن الإلكتروني الصحيح.
- **السيد عوض** [*] التطور التكنولوجي والجريمة ، وهدفت الدراسة إلى التعرف على التطور التكنولوجي في الجريمة ، وتغير أدواتها وأساليبها ، وكذا الكشف عن طبيعة جرائم الحاسبات الآلية وشبكة المعلومات الدولية ودور وزارة الداخلية في مواجهتها ، وقد استخدمت الدراسة الأسلوب الإحصائي لتحديد حجم جرائم التطور التكنولوجي في ضوء تقارير الأمن العام بوزارة الداخلية ، وقد توصلت الدراسة

إلى أن التطور التكنولوجي أدى إلى ظهور ما يسمى بالجريمة المعولمة أو الجرائم عابرة القوميات أو جرائم الشركات متعددة الجنسيات وجرائم ذوي الياقات البيضاء وتجارة المخدرات وجرائم الائتمان المصرفي وشبكات الدعارة الدولية وتهريب الأموال. فضلاً عن أن التطور التكنولوجي قد أتاح للمجرمين استخدام أسلحة تعمل بأشعة الليزر ، وقنابل يمكن تفجيرها بالريموت كنترول أو إشارة لاسلكية من الهواتف المحمولة.

ومن خلال طرح الدراسات السابقة حول الجرائم الإلكترونية ، نجد أن بعضًا منها قد اتفق مع الدراسة الراهنة من حيث الهدف العام ، وهو تحليل الجرائم الإلكترونية في ضوء بعض المتغيرات الفاعلة، وفيما يتعلق بالمعالجة المنهجية ، فقد تنوعت هذه الدراسات في استخدام أدوات الاستبيان وتحليل المضمون ، وبين استخدام الإحصاءات والوثائق الرسمية لتحديد حجم جرائم التطور التكنولوجي في ضوء تقارير الأمن العام بوزارة الداخلية.

على صعيد آخر ، ركزت العديد من هذه الدراسات على تطبيق الدراسة على الشباب الجامعي أو أولياء الأمور ، في حين تطرقت الدراسة الراهنة إلى التطبيق على مرتكبي الجرائم الإلكترونية أنفسهم ، والمودعين إحدى السجون المصرية والمدانين في مثل هذا النمط الإجرامي ، وهو أبرز أوجه الافتراق بين الدراسة الراهنة والدراسات السابقة.

أهداف الدراسة :

يتحدد الهدف العام للدراسة في تحليل الجرائم الإلكترونية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية ، وينجم عن ذلك مجموعة من الأهداف الفرعية لعل أهمها :

١- التعرف على أنماط الجرائم الإلكترونية في المجتمع المصري.

٢- الكشف عن الدوافع الذاتية لارتكاب هذا النمط الإجرامي.

٣- تفسير الجرائم الإلكترونية في ضوء بعض المتغيرات الموضوعية الاجتماعية والثقافية الفاعلة وتتحدد في :

- الكشف عن مدى انتشار الجرائم الإلكترونية في مصر في ضوء التحولات والتغيرات البنائية في المجتمع المصري.
- تحليل مدى تأثير العولمة بآلياتها المختلفة على ظهور الجرائم الإلكترونية ، وكذا رصد العلاقة بين شبكات التواصل الاجتماعي ، ومدى انتشار هذه الجرائم في مصر.
- الكشف عن دور الأسرة وطبيعة الحياة الأسرية المعاصرة في تدعيم الاتجاه نحو الجرائم الإلكترونية.
- التعرف على دور التعليم في الاتجاه نحو الجريمة بصفة عامة والجريمة الإلكترونية بصفة خاصة.
- تحليل العلاقة بين ثقافة الاستهلاك والطموح الزائد للشباب ، وبين طرق أبواب الجرائم الإلكترونية.
- الكشف عن العلاقة بين زيادة حدة المشكلات الاقتصادية والبطالة ، وبين الاتجاه للجرائم الإلكترونية.
- تبيان مدى العلاقة بين امتهان بعض المهن في المجتمع ، واتجاه بعض الأفراد للطرق الاحتيالية في ارتكاب الجرائم الإلكترونية وبناء الفرص الإجرامية .
- تحديد العلاقة بين اختلال القيم الثقافية ، واتجاه الشباب نحو الجرائم الإلكترونية .

٤- وضع تصور مقترح للحد من انتشار الجرائم الإلكترونية في المجتمع المصري.

تساؤلات الدراسة :

في ضوء الأهداف السابقة تسعى الدراسة الراهنة للإجابة عن التساؤلات الآتية :

ويتعلق التساؤل الأساسي بماهية العلاقة بين الجرائم الإلكترونية وبعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية ، ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية لعل أهمها :

١-ما أنماط الجرائم الإلكترونية في المجتمع المصري ؟

٢-ما تأثير الدوافع الذاتية للمجرم الإلكتروني في ارتكاب هذا النمط الإجرامي ؟

٣-كيف تلعب بعض المتغيرات الموضوعية الاجتماعية والثقافية دورًا فاعلاً في انتشار الجرائم الإلكترونية على النحو التالي :

- إلى أي مدى تؤثر الظروف والتحولات البنائية في المجتمع المصري في حدوث الجرائم الإلكترونية ؟
- ما تأثير العولمة وشبكات التواصل الاجتماعي على ظهور الجرائم الإلكترونية ؟
- ما دور الأسرة وطبيعة الحياة الأسرية المعاصرة في تدعيم الاتجاه نحو الجرائم الإلكترونية ؟
- ما دور التعليم في الاتجاه نحو الجرائم الإلكترونية ؟
- ما العلاقة بين ثقافة الاستهلاك والطموح الزائد للشباب ، وبين طرق بعض الشباب أبواب الجرائم الإلكترونية ؟
- ما العلاقة بين المشكلات الاقتصادية والبطالة ، وبين الاتجاه نحو الجرائم الإلكترونية ؟

- ما مدى العلاقة بين امتهان بعض المهن ، وبناء الفرص الإجرامية للجريمة الإلكترونية ؟
- ما العلاقة بين اختلال القيم الثقافية ، واتجاه بعض الشباب نحو الجرائم الإلكترونية ؟

٤-ما أساليب الحد من انتشار الجرائم الإلكترونية في مصر ؟

منهجية الدراسة :

تنتمي هذه الدراسة إلى نموذج البحوث الوصفية ؛ ذلك أنه من أكثر البحوث تلاؤمًا مع موضوعها الأساسي ، لذلك اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي للكشف عن كافة المتغيرات ذات الصلة بالجرائم الإلكترونية ، ومن ثم تحليل نتائج الدراسة. كما أنه من ناحية أخرى يتيح وصف الظاهرة وصفًا دقيقًا وفهمها فهمًا علميًا ، ومن ثم تحليل النتائج وتفسيرها تفسيرًا سوسيولوجيًا ، الأمر الذي يسمح لنا في التحليل الأخير بتقديم رؤية سوسيولوجية حول الجرائم الإلكترونية في علاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية ذات الصلة بها .

أما عن أدوات جمع البيانات ، فقد اعتمدت الباحثة على طريقة دراسة الحالة Case study وتطبيقها على مجموعة من مرتكبي الجرائم الإلكترونية ، وذلك عن طريق إجراء مقابلات متعمقة معهم ، لرصد أهم الأبعاد الاجتماعية والثقافية والأمنية والاقتصادية ذات الصلة بارتكاب الجرائم الإلكترونية من جانبهم ، والتعرف على وجهة نظر المبحوثين في بعض القضايا المتعلقة بموضوع الدراسة ، والتي تعكس خبرتهم بالجريمة الإلكترونية في الواقع الفعلي.

وقد اعتمدت دراسة الحالة على المقابلات المتعمقة مع حالات الدراسة من خلال دليل المقابلة ، والذي انطوى على العديد من القضايا حول موضوع الدراسة ، ومن الجدير بالذكر أن الباحثة لم تعد أسئلة تفصيلية مسبقة حول الجريمة التي ارتكبتها كل حالة على حدة ، وإنما اشتمل الدليل على بعض

القضايا. أما الأسئلة التفصيلية التي تتعلق بكل قضية فكانت الباحثة تستنبطها من إجابات المبحوثين على أسئلة مسبقة ، وهكذا تمهد كل إجابة للسؤال الذي يليها ، حتى تم تغطية كل تفاصيل القضايا المثارة مع المبحوث ، أي أن الباحثة قد استعانت بالمنهج التوليدي Eliciting Methods .

وقد اعتمدت الباحثة أيضًا على تدوين إجابات المبحوثين عن قضايا دليل المقابلة ، نظرًا لأسباب أمنية تحول دون استخدام جهاز الكاسيت لتسجيل المقابلات مع المبحوثين في السجن.

أما عن طريقة دراسة الحالة باستخدام دليل المقابلة ، فقد اشتمل الدليل على بعض البنود التي جاءت على النحو التالي :

البيانات الأولية – نمط الجريمة – كيفية ارتكاب الجريمة – العوامل الدافعة لارتكاب الجريمة (السياق الاجتماعي للجريمة) – العوامل الذاتية للجريمة – العوامل الاجتماعية والثقافية ، كيفية اكتشاف الجريمة ، النتائج السلبية والإيجابية التي تحققت من جراء ارتكاب الجريمة ، النظرة للمستقبل .

مجالات الدراسة :

١ – المجال الجغرافي :

تم تطبيق الدراسة الراهنة على طائفة من الحالات مرتكبي الجرائم الإلكترونية والمودعين سجن شديد الحراسة بمدينة جمصة – محافظة الدقهلية ، ويقع سجن شديد الحراسة بجوار مدخل مدينة جمصة ويطل على الطريق الدولي الساحلي مباشرةً وعلى مسافة قريبة من طريق المنصورة ، وقد تم إنشاؤه عام ٢٠١٠م على مساحة ٤٢ ألف متر ، وبتكلفة مالية حوالي ٧٥٠ مليون جنيه، وقد أشرفت على إنشائه منظمات حقوق إنسان أجنبية ، وتم وضع حراسة عليه من الخارج

وإحاطته بـ٤٤ (برج) حراسة من الداخل والخارج ، لذلك سمي بشديد الحراسة .

على صعيد آخر ، يحتوي السجن على ٦ عنابر للسجناء ، كل عنبر مكون من ثلاثة طوابق. كل طابق به ٣٢ زنزانة ، بطاقة استيعابية تصل إلى ٩٦ زنزانة للعنبر الواحد. وقد تم إنشاء السجن لاستيعاب السجناء المعاقبين بالسجن المشدد أو المؤبد والسجناء شديدي الخطورة.

ومن الجدير بالذكر أن " سجن شديد " يعد من السجون الحديثة الطراز حيث أنه ذو طراز أسباني حديث (دورات مياه بداخل الغرف) ، وذلك على خلاف السجون التقليدية القديمة التي شيدت على الطراز الإنجليزي ، ومن المقرر أن يستوعب هذا السجن حوالي خمسة عشر ألف سجين. (١٧)

وفي إطار استراتيجية وزارة الداخلية الهادفة في أحد محاورها إلى تقديم أوجه الرعاية لنزلاء السجون ، وفقًا لمعايير ومبادئ حقوق الإنسان ، وحرصًا من الوزارة على تعزيز أطر التعاون البناء مع كافة مؤسسات الدولة ، فقد تفقد وفد من المجلس القومي لحقوق الإنسان سجن شديد الحراسة ، وما يتبع هذا السجن من مرافق ، ومدرسة السجن ، وفصول محو الأمية ، والمكتبة ، دروس الوعظ الديني الإسلامي والمسيحي ، والكافيتريا ، والمستشفى ، والعيادة الطبية ، والصيدلية وورش أعمال النجارة ومعرض المنتجات الزخرفية ، وذلك في ضوء حرص الوزارة على وضع الاستراتيجيات التي تتلاءم مع فلسفة السياسة العقابية التي تهدف إلى تأهيل وإصلاح السجين في إطار احترام حقوق الإنسان وكرامته.

٢ – المجال البشري :

تم تطبيق الدراسة الراهنة على اثنتى وعشرين حالة من نزلاء سجن شديد الحراسة بجمصة من مرتكبي الجرائم الإلكترونية بأنماطها المختلفة ، وتطبيق دليل المقابلة عليهم ، وذلك بهدف تقديم رؤية تحليلية تفسيرية للأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والأمنية للجرائم الإلكترونية.

٣ – المجال الزمني :

بدأت الدراسة الميدانية في مارس ٢٠١٨م ، وهي الفترة التي صُرِّح فيها للباحثة بإجراء الدراسة الميدانية بسجن شديد الحراسة بجمصة ، ثم تبعها تحليل وتفسير المادة العلمية التي تم الحصول عليها من الحالات ، ومن ثم عرض نتائج الدراسة.

ثانيًا : المفاهيم والإطار التصوري للدراسة :

١ – مفاهيم الدراسة :

أ – مفهوم الجريمة الإلكترونية :

تعد الجريمة من المفاهيم الشائعة في التراث السوسيولوجي ، وهي ظاهرة مرتبطة بوجود المجتمعات الإنسانية ، وهناك شبه اتفاق بين دارسي الجريمة على أنها انتهاك وخروج على القانون وعلى المعايير الاجتماعية ، وفي هذا الصدد يذهب (إميل دوركايم) إلى أن الجريمة قد تعد مظهرًا من مظاهر الحياة الاجتماعية ، وأنها تضرب بجذورها في التنظيم الاجتماعي ، ولا يقتصر وجودها على مجتمع بعينه من المجتمعات ، وإنما يتغير مظهرها وخصائصها من مكان لآخر. [١٨] وقد حاول (روبرت ميرتون) أن يبين كيف أن بعض الأبنية الاجتماعية تمارس

ضغوطًا على أشخاص معينين لممارسة سلوك غير امتثالي Non conformity بدلاً من ممارستهم لسلوك امتثالي.

وفي ذات السياق فقد فسر " سيلين " الجريمة في ضوء الصراع الثقافي ، وما يفتقر إليه المجتمع من توازن وانسجام ، أي إلى التفكك الاجتماعي الذي يتخذ صورة صراع القيم في المجتمعات المختلفة ، وذلك حين يستجيب الفرد لتعاليم مجموعة لا ترى غضاضة في انتهاج السلوك الإجرامي ، ورأى (سذرلاند) Sutherland أن السلوك الإجرامي يجد أساسه في التعلم المباشر الذي يكتسبه الفرد من مخالطة المنحرفين. (١٩)

وعلى صعيد موضوع الدراسة الراهنة ، والذي تحدد في الجريمة الإلكترونية Cyber Crime ، بوصفها أحد أنماط الجرائم المستحدثة ، والناجمة عن التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والحاسبات الإلكترونية ، فإن تعريفها قد تحدد في أنها تتكون من مقطعين هما الجريمة Crime والإلكترونية (Cyber) ، ويستخدم مصطلح الجريمة الإلكترونية لوصف فكرة جزء من الحاسب أو عصر المعلومات ، أما الجريمة فهي السلوكيات والأفعال الخارجة على القانون ، والجرائم الإلكترونية هي المخالفات التي ترتكب ضد الأفراد أو المجموعات من الأفراد بدافع الجريمة ، وبقصد إيذاء سمعة الضحية ، أو أذى مادي أو عقلي للضحية مباشر أو غير مباشر باستخدام شبكات الاتصالات مثل الإنترنت (كغرف الدردشة ، والبريد الإلكتروني ، والموبايل). (٢٠)

وتعرف الجريمة الإلكترونية بأنها كل فعل او سلوك غير مشروع أو غير أخلاقي أو غير مسموح به صادر عن إرادة جنائية يقوم به شخص ما لديه دراية ومعرفة بتكنولوجيا المعلومات المختلفة (تكنولوجيا التخزين والاسترجاع ، وتكنولوجيا الاتصال الحديث) ، ويوجه ضد المصلحة العامة والخاصة عبر وسط إلكتروني. (٢١)

وهناك العديد من التعريفات داخل تراث العلم الاجتماعي للجريمة الإلكترونية ، حيث يعرفها قاموس علم الجريمة بأنها تشير إلى استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي والإنترنت في تنفيذ أنشطة إجرامية في مجال الاقتصاد والأنشطة المجتمعية كافة. (٢٢) كما يعرفها (هيرمان تفاني) في مؤلفه " الأخلاقيات والتكنولوجيا " بأنها كل فعل أو نشاط إجرامي يتم تنفيذه من خلال استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي ، ويحدث في مجال الفضاء الإلكتروني. بمعنى أن شبكات الحاسب الآلي والإنترنت تعد مسرحًا لارتكاب الجريمة. (٢٣)

وطبقًا لهذا المعنى فإن أنتوني والش (Anthony Walsh) قد رد أشكال إساءة الحاسب الآلي إلى أنماط أو أشكال يتميز كل منها بالدور الذي يلعبه هذا الحاسب ذاته ، وهكذا فإن الحاسب الآلي لا يعدو أن يقوم بأحد الأدوار التالية : دور الضحية في الجريمة ، ودور المحيط أو البيئة التي ترتكب فيها الجريمة ، ودور الوسائل التي ترتكب بواسطتها الجريمة ، ودور التخويف أو الخداع أو غش الضحية. (٢٤)

وعُرِّفت الجرائم الإلكترونية أيضًا بأنها " نشاط جنائي يمثل اعتداء على برامج وبيانات الحاسب الإلكتروني ، وعرفت أيضًا بأنها كل استخدام في صورة فعل أو امتناع غير مشروع للتقنية المعلوماتية ، ويهدف إلى الاعتداء على أي مصلحة مشروعة سواء كانت مادية أو معنوية. (٢٥)

على صعيد آخر ، تُعَرَف الجرائم الإلكترونية بأنها الجرائم التي ترتكب ضد أفراد أو مجموعات مع وجود دافع إجرامي لإلحاق الضرر عمدًا بسمعة الضحية أو التسبب بالأذى الجسدي أو النفسي للضحية بشكل مباشر أو غير مباشر ، باستخدام شبكات الاتصال الحديثة مثل الإنترنت (غرف الدردشة، البريد الإلكتروني) ، والهواتف المحمولة (الرسائل النصية القصيرة ووسائل الوسائط المتعددة) ، وتشمل الجرائم الإلكترونية أي فعل إجرامي يتم من خلال الحاسب الإلكتروني أو الشبكات كعمليات الاختراق والقرصنة. (٢٦)

ولا تختلف الجريمة الإلكترونية Cyber Crime في كثير من الأحوال عن الجريمة المعلوماتية Informatics Crime ، باستثناء أنها تتم عن طريق حاسبين أو أكثر يتصلون فيما بينهم عبر شبكة المعلومات ، فلا يمكن القول بوجود حدود فاصلة بين الجريمة المعلوماتية والجريمة الإلكترونية ، فكلاهما مرتبطين بالحاسب الآلي ، وإن كانت الثانية تجد مسرحها داخل أروقة شبكة المعلومات ، فالجريمة في الحالتين واحدة ، وإن ارتكبت في بعض الأحيان في إطار حاسب آلي واحد ، وفي أحيان أخرى في إطار شبكة تضم عدة حاسبات آلية. (٢٧)

وفي ذات السياق ، فإن الجرائم الإلكترونية يشترط فيها وجود حاسب آلي متصل بالإنترنت. أما جرائم المعلومات ، فيمكن أن تتم دون الحاجة للاتصال بشبكة الإنترنت ، كجرائم التزييف والتزوير وسرقة المعلومات أو تدميرها ، وعلى ذلك فإن جرائم الإنترنت قد ظهرت عام ١٩٨٨م ، كما أن مجرمها هو الهاكر. أما مجرم جرائم المعلومات فهو القرصان مرتكب جرائم العدوان على حقوق الملكية الأدبية والفكرية وجرائم استخدام التقنية الحديثة للسيطرة على تشغيل الحاسب ، وبصفة خاصة اختراق كلمات العبور لملفات مشفرة مخزنة في الحاسب. (٢٨)

وإذا كان الإنترنت مسرحًا للجريمة الإلكترونية والتي تتزايد في تطورها بفعل تطور التقنيات المستخدمة من قبل عصابات الإنترنت (الهاكرز) ، فإن الجريمة الإلكترونية تتشابه في مجملها مع الجريمة التقليدية من جانب أركان الجريمة ، من مجرم ذي دوافع لارتكاب الجريمة وضحية ، والذي قد يكون شخصًا طبيعيًا أو شخصًا اعتباريًا ، وأداة ومكان الجريمة. ففي الجريمة الإلكترونية تكون أداة الجريمة من مخرجات التقنية ، وكذلك مكان الجريمة الذي لا يرهق الجاني في الوصول إليه ، مما سهل عملية الجريمة الإلكترونية لمن لهم

خبرة التعامل مع تقنيات الحاسب ، بالإضافة إلى أن هذا النمط من الجرائم يتم عن بعد باستخدام خطوط وشبكات الاتصال بين الجاني وموقع الجريمة. (٢٩)

وتعرف الجريمة الإلكترونية إجرائيًا بأنها :

الجرائم التي ترتكب ضد الأفراد بفعل دوافع اجتماعية واقتصادية وثقافية معينة ، تستهدف إلحاق الضرر بهم على المستويين المادي والمعنوي بشكل مباشر أو غير مباشر ، وذلك باستخدام الحاسب الآلي واستخدام شبكات الاتصالات الحديثة مثل الإنترنت ، والهواتف المحمولة ، وتشمل هذه الجرائم التشهير والسب والقذف ، والتهديد والاعتداء على حرمة الحياة الخاصة ، وسرقة كروت الائتمان ، واختراق الحاسبات البنكية ، ويتم بناء على هذه الجرائم إيداع مرتكبيها إحدى المؤسسات العقابية.

خصائص الجرائم الإلكترونية :

تتميز الجرائم الإلكترونية بخصائص وسمات تميزها عن أنماط الجرائم الأخرى ، حيث لا يتطلب لارتكابها العنف ولا استعمال الأسلحة الخطرة ، ثم أن الجريمة الإلكترونية تمتاز بإمكانية تنفيذها بسرعة ، فغالبية هذه الجرائم ترتكب في وقت قصير ، كما تمتاز بإمكانية ارتكابها عن بعد ، فلا تتطلب وجود فاعل للجريمة في مكان الجريمة ، بل يمكن للفاعل تنفيذ جريمته في مكان بعيد عن المكان الذي يكون فيه ، لذلك يصعب إثبات أركانها لكونها من الجرائم المخفية ، وعلى الأخص إخفاء معالمها وصعوبة تتبع مرتكبيها. (٣٠)

على صعيد آخر لا يتوقف تأثير الجرائم المتصلة بالكمبيوتر على الأثر المادي الناجم عنها ، وإنما يتعدى ذلك ليهدد نظام القيم والنظام الأخلاقي ، وبخاصة في المجتمعات المحافظة والمغلقة ، كما أنها تعتمد أيضًا على الذكاء في ارتكابها ، حيث يصعب متابعتها والكشف عنها وإقامة الدليل عليها ، فهي

جرائم تتسم بالغموض وإثباتها من الصعوبة بمكان ، والتحقيق فيها يختلف عن التحقيق في الجرائم التقليدية. (٣١)

المجرم الإلكتروني :

يشير باركر (Parker) إلى أن المجرم الإلكتروني أو المعلوماتي يرتكب جرائم ذات طابع خاص، تتباين في ملامحها عن الجرائم التقليدية ، بالإضافة إلى أنه يتميز بسمات خاصة يوصم من خلالها بكونه مرتكبًا لفعل إجرامي يتطلب توقيع العقاب عليه ، ويرى (باركر) أن هذا المجرم ينتمي إلى وسط اجتماعي متميز ، وأنه على درجة من العلم والمعرفة ، كما يؤكد أن مجرم المعلوماتية ليس من الضرورة أن ينتمي إلى مهنة يرتكب الفعل الإجرامي من خلالها ، كما هو الحال في جرائم ذوي الياقات البيضاء ، بل أنه يتفق مع هذا النمط من الجرائم في أن الفاعل في الحالتين يبرر جريمته ، وأن كلا منهما لا ينظر إلى سلوكه باعتباره جريمة أو فعلاً يتنافى مع الأخلاق. (٣٢)

على صعيد آخر يتمتع المجرم المعلوماتي باحترافية كبيرة في تنفيذ جرائمه ؛ ذلك أن ارتكابه للجريمة عن طريق الكمبيوتر يقتضي الكثير من الدقة والتخصص. كما أنه مجرم غير عنيف ذلك أنه ينتمى إلى إجرام الحيلة والدهاء والذكاء. كما أنه يتمتع بالمهارة والمعرفة والتصور الكامل للجريمة قبل ارتكابها ، فضلاً عن أن لديه مهارات فنية تكنولوجية متخصصة في التعامل مع التقنيات التكنولوجية الحديثة ، بالإضافة إلى توافر حالة العود لدى هذا المجرم ، وعادة ما يستمر في ارتكاب جرائمة لتحقيق أهدافه وطموحاته الزائدة. (٣٣)

وفي ضوء الطرح السابق فإن المجرم الإلكتروني هو الشخص المرتكب لجريمة من خلال استخدام الحاسب الآلي ، ويتمتع بسمات وخصائص تؤهله لارتكاب جرائمه كالمهارة والذكاء والمعرفة ، ويتم ارتكاب الجريمة بفعل متغيرات اجتماعية واقتصادية وقيمية معينة حيث تلعب هذه المتغيرات دورًا بالغًا في

انتهاجه السلوك الإجرامي ، وينتهي به المطاف – في حال اكتشاف الجريمة والقبض عليه – إلى الإيداع بإحدى المؤسسات العقابية.

الإطار التصوري للدراسة :

انطلقت الدراسة الراهنة من بعض النظريات الاجتماعية ذات الصلة بالسلوك الإجرامي ، باعتباره نتاجًا للخبرة الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي ، وأن الظروف والعمليات الخارجية الثقافية والاجتماعية هي المحدد الأساسي وراء السلوك الإجرامي ، وقد أشار (دونالد كريسي) Donalad Cressey إلى هذه النظريات في مؤلفه : Contemporary social problems المشكلات الاجتماعية المعاصرة عام ١٩٦٥ مثل نظرية الأنومي (اللامعيارية) عند روبرت ميرتون ، (بناء الفرصة) عند كلوارد وأوهلن ، الثقافة الفرعية الجانحة عند (ألبرت كوهن) ، (الصراع الثقافي) عند ثورسين سيلين. [٣٤]

نظرية الأنومي (اللامعيارية) Anomi theory

تظهر حالة الأنومي حينما تفقد القواعد التقليدية سلطتها على السلوك ، وذلك لانهيار التنظيم في المجتمع ، حيث يصبح البناء الاجتماعي عاجزًا عن أن يقدم لبعض فئاته الاجتماعية ما يمكنهم من تحقيق أهداف المجتمع ، إلى أن ينتهي الأمر في النهاية إلى حالة تنعدم فيها المعايير. [٣٥] وطالما لا توجد نهاية لطموحات الأفراد وتطلعاتهم ، وفي غياب قوة أخلاقية ضابطة تنظم الرغبات ، وتظهر حالة من حالات الأنوميا الاجتماعية التي تسود فيها حالة من اللامعيارية والتحلل القيمي ، وقد طور " روبرت ميرتون " هذه الرؤية حيث قدم صورًا للخلل الوظيفي التي يمكن أن تحدث في المجتمع ، ورأى أن التناقض بين الأهداف الثقافية أو التطلعات التي يتطلع إليها الفرد من ناحية ، وبين الوسائل المتاحة في المجتمع من ناحية أخرى ، قد يشكل جسرًا خطرًا وعوامل مختلفة لتهيئة الانحراف. [٣٦].

ويؤكد " ميرتون " أن الأهداف الثقافية التي يتطلع إليها الفرد لا توازيها الوسائل لتحقيقها في الواقع الفعلي الذي يحيا في ظله الفرد ، بمعنى أن وسائل تحقيق تلك الأهداف ليست متاحة للجميع على حد سواء وبالتساوي ، وعندما تمارس هذه الأهداف ضغوطًا قوية على صاحبها ، فإنه يلجأ إلى تحقيقها بالوسائل غير المشروعة ، والتي تتجلى في ظهور أنماط مختلفة من الصور الانحرافية للسلوك. (٣٧)

وفي ذات السياق ، يلاحظ أن الثقافة السائدة تطرح على الأفراد طموحات كثيرة ، وذلك بفعل العولمة ، وما فرضته من أنماط سلوكية استهلاكية ، والمتمثلة في عالم الأسواق والمولات التجارية ، وعالم مقاهي الإنترنت والوجبات الجاهزة وأماكن التسلية والترفيه. هذا بالإضافة إلى ما تلعبه ثقافة الشاشات من التليفزيون والإنترنت والفضائيات والألعاب الإلكترونية وعالم السماعات والتليفون المحمول. (٣٨) ولا شك أن المظاهر سالفة الذكر ، وما تفرضه من طموحات قد يعجز الأفراد عن تحقيقها بالوسائل الشرعية ، ومن ثَمَّ فقد يلجأ البعض إلى تحقيقها بوسائل غير شرعية ، وهنا تتجلى الجرائم الإلكترونية بوصفها أحد الآليات البارزة للوسائل غير الشرعية لتحقيق الطموح الزائد للشباب.

وهكذا بات واضحًا في الأفق أن معطيات جيل بأكمله قد بدأت تتغير ، وحل محلها آليات حديثة، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنماط التكيف الأربعة التي طرحها " ميرتون " إزاء ما يسود من تناقض بين الأهداف الثقافية والوسائل الاجتماعية ، وهذه الاستجابات هي التوافقية ، والانسحابية ، والطقوسية ، والابتكارية ، ومن هنا ينطبق على الجرائم الإلكترونية نمط الاستجابة الابتكارية ، حيث يبتكر بعض الأفراد وسائل غير مشروعة لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم. (٣٩) من خلال استغلال الحاسب الإلكتروني في ارتكاب الجريمة.

٢- نظرية بناء الفرصة عند كلوارد وأوهلن Opportunity structure theory

طور كل من " كلوارد وأوهلن " نظرية " ميرتون " عن الأنومي في نظريتهما عن بناء الفرصة ، والتي تشير إلى مدى توافر الفرص أمام بعض الجماعات التي تشغل أوضاعًا معينة في البناء الاجتماعي لتحقيق أهدافها بطرق غير مشروعة ، وقد خلصا إلى أن الوسائل غير المشروعة قد تُتَاح أمام بعض الأفراد الذين نشأوا في مناطق يكون النمط الإجرامي راسخًا بها. كما تتوافر لديهم الفرص من خلال أوضاعهم الاجتماعية لتحقيق هذه الأهداف ، وقد تكون هذه الفرص موصدة أمام جماعات أخرى. (٤٠)

وقد استطاع كلوارد وأوهلن – من خلال عملهما خارج نطاق السياسة الاجتماعية الأمريكية عام ١٩٦٠ من خلال برنامج (حشد الشباب أو تعبئة الشباب) ، كما أوضح " دونز وروك " Downes and Rock عام ١٩٨٨– التوصل إلى أن الأنماط المتنوعة من الجريمة قد نتجت عن نقص الفرص اللازمة لتحقيق أهداف النجاح لدى الفرد بالوسائل المشروعة ، وقد أشاروا في هذا الصدد إلى ضرورة اتخاذ بعض التدابير والإجراءات من أجل تعزيز فرص تحقيق الأهداف ، من خلال تضمين السياسة لهذه الإجراءات مثل التعويض عن التعليم والتدريب من أجل العمل ومن ثمَّ الاستعداد لشغل الوظائف .. وهكذا. (٤١)

وفي ضوء الطرح السابق لنظرية بناء الفرصة ، فإن بعض الجماعات قد تتاح أمامها الفرص لتحقيق أهدافها بطرق غير مشروعة مثل مرتكبي الجرائم الإلكترونية ، وذلك من خلال فرص التعامل مع الحاسب الإلكتروني والإنترنت ، واكتساب قيم وأساليب تعليمية مستحدثة لا تبرر كونها سلوك انحرافي ، وتجعله مهارة للتعامل مع آليات الحياة الواقعية ومقتضيات العصر العولمي الجديد.

باعتبارها فرصة لتحقيق النجاح المادي في ضوء حالة من الاضطراب الثقافي والقيمي بدعوى التحضر ومجاراة الحداثة.

٣ – نظرية الثقافة الفرعية الجانحة Delinquent sub-culture

تؤكد نظرية الثقافة الفرعية وجود ثقافة فرعية داخل المجتمع تخص مجموعة من الأفراد ، وتنظر هذه المجموعة إلى نفسها باعتبار أنها تختلف ثقافيًا عن غيرها من أفراد المجتمع ، وبالتالي تسمح لنفسها بالخروج عن الثقافة العامة والسائدة في المجتمع ، وتسلك سلوكًا خارجًا عن قيم ذلك المجتمع. (٤٢)

وقد طور (ألبرت كوهن) Albert Kohen مفهوم الثقافة الفرعية الجانحة ليرتبط بتغيير تأثير الثقافة على السلوك ، فحينما تواجه الأشخاص بعض المشكلات ، ويعجزون عن إيجاد حلول لها في إطار المعايير النظامية ، فإنهم يميلون إلى رفض الجوانب الثقافة التي تسهم في خلق المشكلات أو في وضع الحواجز التي تحول دون حل المشكلات القائمة ، ويستبدلون هذه الجوانب الثقافية بجوانب أخرى يتمكنون من تطبيقها ، وهذه هي معايير الثقافة الفرعية الجانحة ، والتي تسمح بأداء سلوك يخالف معايير المجتمع التقليدية ، حيث تجنح هذه الثقافة الفرعية عن التيار العام للثقافة ، فيتحول إلى ثقافة فرعية جانحة. (٤٣)

وبهذا المعنى فإن الثقافة الفرعية تشير إلى أنساق ثقافية متماسكة نسبيًا، وتقوم كمجموعة عوالم داخل العالم الأكبر المتمثل في الثقافة الكلية للمجتمع ، ومن ثم فهي تتطلب تدعيمًا إيجابيًا من جانب الجماعات المرجعية للفرد ، وهو ما يتطلب أيضًا استجابة جمعية من قبل عدد كبير من الأشخاص تنطوي على استجاباتهم لفئة مغايرة من المعايير ، يمكن تطبيقها من أجل تحقيق التفاهم المشترك والتحرك نحو أهداف واحدة ، وتكوين ثقافة فرعية انحرافية. (٤٤)

ولا شك أن هذه الفكرة تنطوي على جانبين أساسيين ، وهما وجود مصدر للانحراف في المجتمع، ووجود عنصر التدعيم الجماعي للسلوك

المنحرف في ثقافات فرعية متعددة ، وتنطوي هذه الثقافة الفرعية عند تفسيرها للجرائم الإلكترونية في أن مرتكبي هذه الجرائم قد وجدوا في ارتكابهم لهذا النمط من الجرائم حلولاً واقعية لمشكلاتهم المادية والمعنوية ، وتحقيقًا لأهدافهم في تحقيق النجاح المادي والأدبي ، وذلك وفق اعتناقهم لقيم اجتماعية جديدة مغايرة لقيم المجتمع الأصلية ، وتتوافر لديهم بموجبها قناعات فكرية تعيد لديهم الإنتاج الفكري والثقافي ، وخلق أنماط مبتكرة من السلوك مناقضة لثقافة المجتمع الأصلية التي قد تستهجن هذه الثقافة الفرعية التي تتدهور فيها المعايير والمعاني الأخلاقية.

٤ – نظرية الصراع الثقافي Culture Conflict

يفسر (ثورين سيلين) Thoresion Selin الجريمة بالصراع الثقافي حيث ينتمي الفرد إلى أكثر من جماعة اجتماعية ، وتحكمه معايير اجتماعية معينة ، ولكن قد يكتشف الفرد من خلال عضويته لبعض الجماعات كجماعة الأصدقاء أو جماعات العمل ، الجماعات الدينية أو السياسية .. إلخ ، معايير تتفق أو تختلف مع المعايير المكتسبة من الأسرة ، ومن الملاحظ أنه كلما ازداد تعقد المجتمع والثقافة زاد عدد الجماعات المعيارية التي تؤثر على الشخص. وعلى هذا فإن الصراع بين المعايير يحدث حينما توجد قواعد مختلفة ومتعارضة تحكم سلوك الفرد في موقف معين ، فالمعيار السلوكي لإحدى الجماعات التي ينتمي إليها الفرد قد يسمح باستجابة معينة في هذا الموقف ، بينما يسمح المعيار السلوكي لجماعة أخرى ينتمي إليها أيضًا باستجابة عكسية تمامًا للاستجابة الأولى. (٤٥)

ويرى (دونالد كريسي) Donald Cressey أن نظرية " سيلين " عن الصراع الثقافي تفسر الاختلافات في معدلات الجريمة لدى الجماعات المختلفة على أساس مشابه لنظرية (سذرلاند) عن المخالطة الفارقة Deferential Association ، فارتفاع أو انخفاض معدلات الجريمة يعتمد على نسبة

المعايير السلوكية المشجعة للسلوك الإجرامي في موقف معين إلى المعايير السلوكية المضادة له.

وعلى صعيد آخر تتجلى نظرية الوصم الاجتماعي Stigmatisation الناجمة عن إيداع مرتكبي هذه الجرائم المؤسسات العقابية ، وما ينجم عن ذلك من أضرار نفسية ومعنوية لهم ولأسرهم جراء ارتكابهم مثل هذه الأنماط الإجرامية.

الجرائم الإلكترونية : الأنماط والتصنيفات :

تتعدد أنماط الجرائم الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت ، وأيا كانت طبيعة هذه الأنماط والتصنيفات ، فإنها تهدف جميعًا إلى انتهاك حرمات الآخرين ، والتوسع في عمليات الابتزاز والتهديد والسب والقذف والتشهير ، وتحقيق مكاسب مادية أو معنوية ، والانتقام لأسباب مختلفة تتعلق بطبيعة العلاقة بين الجاني والضحية ، وذلك بالتزامن مع ما قدمته شبكة الإنترنت من إمكانيات تكنولوجية متطورة في عمليات التواصل الاجتماعي ، وتبادل الرسائل الصوتية والمرئية بأنواعها المختلفة ، وكذلك التطور المجتمعي المتمثل في زيادة الاعتماد على شبكة الإنترنت في عمليات التجارة الإلكترونية والشراء الإلكتروني .. كل هذه العوامل قد أسهمت بشكل أو بآخر في تحقيق غايات إجرامية لمرتكبيها. [٤٦] ومن هذه التصنيفات :

أولاً : جرائم الاحتيال المعلوماتي :

يستهدف هذا النمط من الجرائم الإلكترونية أموال الغير من خلال استخدام أساليب تكنولوجية احتيالية ، وذلك للاحتيال على مالكي تلك الأموال ، وتتم بعدة أساليب :

أ- النصب والخداع لتحويل الأموال :

في هذا السياق يستخدم الحاسب الإلكتروني كأداة إيجابية في ارتكاب جريمة النصب والاحتيال المعلوماتي ، حيث يقوم الجاني بإدخال معطيات وهمية ، أو بتعديل البرامج أو خلق برامج صورية يترتب على أثرها الطرق الاحتيالية التي يمكن عن طريقها الاستيلاء على أموال الغير ، ومن هذه الطرق :

- الإيهام بوجود مشروع كاذب ، وإحداث الأمل بحصول أرباح وهمية ، والإيهام بوجود واقعة مزورة ، وإحداث الأمل بتسديد المبالغ التي أخذت بطريقة الاحتيال. (٤٧) ويتم ذلك من خلال رسائل البريد الإلكتروني ، أو التواصل من خلال التليفون المحمول.

ب- الاستيلاء على البطاقات الائتمانية :

تطلق عبارة بطاقة الائتمان Credit Card على نوع محدد من البطاقات الدائنية البلاستيكية (٤٨) فهي أداة مصرفية تستخدم بوصفها أداة وفاء وائتمان في الوقت ذاته ، وتصدر من البنوك الأعضاء في المؤسسات العالمية في هذا المجال ، وهي مقبولة على نطاق واسع محليًا ودوليًا لدى الأفراد والتجار والبنوك بوصفها بديلاً للنقود ، فهي تتيح لحاملها الحصول على السلع والخدمات فور تقديمها مقابل توقيعه للتاجر على إشعار بقيمة التزامه الناجم عن شرائه للسلعة ، أو الحصول على الخدمة على أن يقوم التاجر بتحصيل قيمته من البنك المصدر

للبطاقة عن طريق البنك الذي صرح له بقبول البطاقة بوصفها وسيلة دفع. (٤٩)

وفي هذا النمط الإجرامي يتم الاستيلاء على بيانات البطاقات الائتمانية للضحايا عبر شبكة الإنترنت من خلال عمليات القرصنة الإلكترونية على قواعد بيانات ومعلومات البنوك أو المحال التجارية التي تتعامل مع شبكة الإنترنت ، أو من خلال الاحتيال على الضحايا أنفسهم برسائل خادعة للحصول على بيانات بطاقاتهم الائتمانية والفيزا كارد ، ثم استخدام تلك البيانات بإجراء عمليات تحويل لأموال الضحايا أو استخدامها في عمليات الشراء الإلكتروني أو سداد أقساط نقدية لصالحهم أو لصالح الغير. (٥٠)

وفي هذا الخصوص يتجلى الكسب المادي بوصفه أحد الدوافع الأساسية لارتكاب جرائم الاحتيال المعلوماتي ، وذلك لتحقيق أهداف مادية بطرق غير مشروعة حيث تكون مهمة الجاني هي اكتشاف ثغرة أو بعض الثغرات في أحد الأنظمة المعلوماتية لتحقيق النجاح المادي. (٥١)

ثانيًا : الاعتداء على الأشخاص :

أ- الابتزاز الإلكتروني :

حيث يتمكن الجاني من الحصول على بعض المعلومات أو الصور الخاصة بالضحية ، وذلك من خلال تنفيذ أساليب احتيالية عبر شبكة الإنترنت ، ويقوم بعد ذلك بمراسلته إلكترونيًا ، مهددًا إياه بدفع مبلغ معين نظير عدم بث تلك المعلومات أو الصور عبر شبكة الإنترنت لإلحاق أكبر قدر من الضرر لشخصه أو لسمعته. (٥٢)

ويتم هذا النمط الإجرامي عن طريق وسائل التقنية الحديثة ، حيث يقوم الجاني بعمل مونتاج للصورة الخاصة بالضحية ، حيث يقوم بحذف وإضافة ما يتراءى له لتكون الصورة متطابقة مع الغرض التي استخدمت من أجله ، الأمر الذي يؤدي إلى الإضرار بسمعة الضحية أو محاولة ابتزازه أو تهديده حتى يجبر على إتيان فعل معن أو الامتناع عن فعل معين.

ب- جرائم التشهير والانتقام الإلكتروني :

وتتجلى مظاهرها في استخدام شبكة الإنترنت في الحصول على معلومات هامة وسرية وبثها عبر الشبكة للانتقام من الغير ، وفي هذا الخصوص يلجأ بعض الشباب إلى استخدام شبكة الإنترنت للانتقام من خصومهم ، من خلال سعيهم للحصول على بعض الصور ومقاطع الفيديو لفتيات من عائلات خصومهم ، سواء كان ذلك من خلال أساليب احتيالية للتعارف بهن من خلال غرف المحادثة أو تصويرهن خلسة ، أو من خلال سرقة هواتفهن المحمولة المسجل عليها بعض الصور الخاصة بهن ، أو من خلال استغلال مراكز صيانة أجهزة الحاسب الآلي ، والحصول على نسخة من ذاكرة هذه الأجهزة واستخدامها للانتقام من الخصوم. (٥٣)

وقد تزايدت تلك الظاهرة في الآونة الأخيرة ، باعتبارها وسيلة سهلة وشبه آمنة للقائمين على تنفيذها ، لإشباع رغبة الانتقام من الخصوم ، نظرًا لما تمثله كافة الأمور المتعلقة بالعرض والشرف من أهمية خاصة لكل أسرة، وقد تتسبب هذه الأفعال غير المشروعة في صراعات دموية بين الأسر المتنازعة.

جـ- جرائم التصنت أو التقاط الرسائل الإلكترونية والسب والقذف :

تحظى المراسلات الإلكترونية بطبيعة خاصة تختلف عن المراسلات البريدية العادية ، وذلك لصعوبة تحديد المسئولية لراسلي الرسائل ، كما

يصعب أيضًا التحكم أو مراقبة المستخدمين لهذه المراسلات ، ويرتبط بذلك أيضًا جريمة الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة عن طريق التصنت على المحادثات التليفونية وتسجيلها ، حيث تطورت شبكة الاتصالات تطورًا سريعًا مع ثورة المعلومات التي اجتاحت العالم بأسره. الأمر الذي ساهم في ظهور جرائم التسجيل والتصنت ونقل الأحاديث من أماكن بعيدة ، وكذلك نسخها أو تسجيلها ، ويحدث ذلك عن طريق خط التليفون – العادي أو المحمول – باعتباره الوسيلة الوحيدة للاتصال بشبكة الإنترنت. (٥٤)

على جانب آخر قد تستخدم شبكة الإنترنت كوسيلة لارتكاب جرائم السب والقذف ، وذلك من خلال بعض المواقع على الشبكة ، حيث قد يلجأ بعض الشباب إلى إنشاء موقعا باسم شخص آخر بهدف حجب هويته الحقيقية ، أو استعمال البريد الإلكتروني كوسيلة لجرائم السب والقذف ، وقد يلجأ المجرم لإنشاء بريد الكتروني باسم شخص وهمي أو شخص حقيقي ، ويرسل إلى شخص أو عدة أشخاص رسائل يعترف فيها بارتكاب جرائم أو أفعال تمس الكرامة أو السمعة باسم صاحب البريد ، الأمر الذي ينجم عنه أضرارًا معنوية لضحايا هذا النمط الإجرامي. (٥٥)

فضلاً عن تلك الأنماط ، فإن الجرائم الإلكترونية تشمل أيضًا جرائم قرصنة الحاسب ، جرائم الملكية الفكرية ، غسيل الأموال ، الإخلال بالآداب العامة والتحريض على الفسق والفجور ، التجسس العسكري والإلكتروني. (٥٦)

الجرائم الإلكترونية : أهم المتغيرات الفاعلة :

إذا كان التقدم التكنولوجي قد أفرز أنماطًا مستحدثة من الجريمة ، فقد أفرز أيضًا أنماطًا جديدة من المجرمين ، وكان للتقدم التكنولوجي في العلوم المختلفة أثره على نوعية الجرائم ، ومن ثم فقد استغل المجرم الإلكتروني ثمرات

هذه العلوم في تطويع المخترعات العلمية الحديثة لخدمة أهدافه الإجرامية ، وأصبحت الجريمة تنفذ عن بعد دون الحاجة إلى العمل الفيزيقي بموضوع الجريمة. (٥٧) وبخاصة في مجال جرائم النصب والاحتيال ، والابتزاز ، وانتحال الصفة ، والسب والقذف والتشهير ، حيث تشكل هذه الجرائم النمط الشائع بين مثيلاتها من الجرائم المرتكبة عبر شبكة الإنترنت.

وقد أسفرت نتائج المتابعة التحليلية للجرائم الإلكترونية عن وجود العديد من المتغيرات والدوافع الفاعلة لهذه الجرائم ، والتي ساهمت بشكل أو بآخر في تسهيل ارتكابها ، وكذلك تعدد ضحاياها ، وتتعلق بعض هذه العوامل بالمجرم الإلكتروني (عوامل ذاتية) ، والبعض الآخر يتعلق بعوامل ناجمة عن طبيعة البناء الاجتماعي والمؤثرات الخارجية (عوامل موضوعية) ، وذلك على النحو التالي :

أولاً : العوامل الذاتية :

تشير العوامل الذاتية إلى أن الأفعال الإجرامية تحدث بفعل سمات شخصية معينة تتوافر لدى المجرم ، وفي هذا الصدد يؤكد كل من " جتفردسون وهيرشي " Gottfredson and Herschi أن السلوك الإجرامي هو كل فعل يقوم على القوة والخداع لتحقيق الرغبات الذاتية. (٥٨) ومن أمثلة تلك السمات ؛ الرغبة في التعلم ، والرغبة في الثراء ، وإثبات الذات ، والتفوق التكنولوجي ، والرغبة في الانتقام.

أ- الرغبة في التعلم :

وفي هذا الإطار يرغب قراصنة أنظمة الكمبيوتر Hackers في الوصول إلى مصادر المعلومات والحاسبات الإلكترونية والشبكات بغرض التعلم ، وعلى وجه الخصوص تعلم كيفية اختراق المواقع

الممنوعة والتقنيات الأمنية للأنظمة ، حيث تتفاوت معرفتهم عن الأنظمة والبرمجة إلى حد بعيد. (٥٩)

على صعيد آخر يسعى هؤلاء القراصنة إلى اكتشاف الأنظمة والعمل الجماعي ، وتعليم بعضهم البعض. كما أنهم يتخذون من التخصص والتعاون في المشاريع البحثية ، وتقاسم البرامج والأخبار وكتابة المقالات ، وتعريف الآخرين بمجالات اختصاصهم شعارات لهم ، فالعمل في إطار جماعة العمل يسوده الهدف الواحد في إطار من التخصص الدقيق والتعاون المثمر ، في ظل أنشطة هادفة أقل ما توصف به أنها غير قانونية.

وفي هذا الخصوص تكمن عملية تعلم السلوك المنحرف – كما عبر عنها – أدوين سذرلاند Sutherland عن المخالطة الفارقة Differential Association – من خلال التفاعل والاختلاط بنماذج إجرامية منحرفة ، مشيرًا إلى أن نسبة الاختلاط أو التعرض لكل من الأنماط السلوكية الإجرامية والأنماط السلوكية غير الإجرامية تحدد طبيعة السلوك المكتسب. (٦٠) فمعظم المجرمين غالبًا ما يحتاجون إلى تعلم تقنيات الكمبيوتر ، كما أن نظرية التعلم الاجتماعي تؤكد بأن الأفراد يتصرفون في البيئة الافتراضية كما يتصرفون في العالم الحقيقي.

ب –الرغبة في الثراء :

لا شك أن السعي نحو الثراء وتحقيق النجاح المادي ، تعد أولى الدعائم الأساسية للجرائم الإلكترونية ، وبخاصة في ظل الإحباطات التي تمارس تأثيرها على بعض الأفراد ، نتيجة عجزهم عن تحقيق أهدافهم المقبولة اجتماعيًا بوسائل مشروعة ، وحينما تمارس هذه الأهداف ضغوطًا على هؤلاء الأفراد يصلون إلى حالة من الإحباط والتوتر ، الأمر الذي قد يدفع بهم إلى استخدام وسائل أخرى – قد تكون غير مقبولة

اجتماعيًا – كالجرائم الإلكترونية لتحقيق أهدافهم في الرغبة في الثراء، وهو ما أكده " روبرت ميرتون " في معرض حديثه عن نظرية الأنومي أو اللامعيارية. (٦١)

وفي هذا السياق ينبغي التأكيد على عامل الاستعداد في طرق أبواب الانحراف ، فالمشاعر السلبية لبعض الأفراد والناجمة عن المواقف الاجتماعية المتباينة ، قد تولد لديهم الاستعداد للسلوك الإجرامي ، وتبرير أفعالهم الإجرامية.

وإزاء سرعة تدفق المعلومات وتوغلها في أعماق ثقافتنا ، تجلت حالة من عدم التوازن الثقافي لدى العديد من الشباب ولدى المجتمع ، وتمثلها حالة عدم التوازن في الجانب القيمي مع ضعف الثقة والمصداقية في عناصر الثقافة القومية والوطنية ، وظهرت حالة من الخلخلة الثقافية (٦٢) ، تراجعت على أثرها قيمة العلم والثقافة ، حيث احتل المال والرغبة في الثراء القيمة الأكبر ، وعلى ذلك تم إعادة ترتيب المنظومة القيمية للمجتمع لصالح القيم المادية والسلبية ، وأضحت الرغبة في الكسب المادي هي القيمة الأكبر التي توجه السلوك ، ولعل الجرائم الإلكترونية بمختلف آلياتها أبرز الأمثلة على هذا النمط الإجرامي.

جـ- إثبات الذات والتفوق التكنولوجي :

وذلك من خلال محاولة بعض الأفراد اختراق شبكات المعلومات والاتصالات الخاصة بإحدى الهيئات الرسمية أو غير الرسمية ، لاختبار قدراتهم التكنولوجية على تخطي الإجراءات الأمنية الخاصة بهذه الأنظمة ، وقد يكون ذلك بمعرفة مسبقة بعدم مشروعية ذلك أو جهل بخطورة هذا العمل ، ولا شك أن هذه النوعية من الممارسات التكنولوجية مجرمة قانونًا ، وتستوجب العقاب ، وقد أثبتت الدراسات

التحليلية لعدد من مرتكبي الجرائم الإلكترونية من المخالفين إدمانهم لهذه الأساليب وتطويرها دائمًا طبقًا لأحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من برامج وأجهزة دون أية دوافع إجرامية أو بواعث غير شرعية. (٦٣) ولعل ذلك يتفق مع ما ذهب إليه (مارشال كليناردِ) من ابتكار المجرم للفنون الإجرامية ، وذلك في إطار الحديث عن النمط الإجرامي الاجتماعي Criminal Social Type الذي ينتج عن التيار الذي يسود الحياة الحضرية. (٦٤)

د – الرغبة في الانتقام :

تبدو الرغبة في الانتقام كأحد الدوافع الكامنة وراء ارتكاب الجرائم الإلكترونية ، كما أنها تعد من أخطر الدوافع لانتهاج السلوك الإجرامي ، حيث يستغل شخص أو بعض الأشخاص المعلومات التي يمتلكونها عن شخص أو شركة أو مؤسسة ، وذلك في محيطه العائلي أو المهني، ويقوم بهذا الدافع نتيجة اختلافه معهم ، أو فصله عن العمل ، أو تخطيه في الحوافز أو الترقية. (٦٥)

وفي هذا السياق قد يتجلى في ذهن مرتكبي الجرائم الإلكترونية بدافع الانتقام بعض الأفكار والخواطر الإجرامية كالانتقام من آخرين من خلال السب والقذف والتشهير، واهمين أنفسهم بإمكانية التخفي الإلكتروني ، والبعد عن الملاحقة الأمنية. وذلك لما تحققه شبكة الإنترنت من وسائل حماية لمستخدميها.

على صعيد آخر تكمن بعض الأساليب والدوافع للانتقام ، والتي تتجلى في جرائم السب والقذف والتشهير ، والاعتداء على حرمة الحياة الخاصة ، وذلك كما في حالات انتهاء العلاقات سواء كانت علاقة الخطبة أو حدوث الطلاق الفعلي بين الزوجين ، أو العلاقات التي تنشأ بين طلاب الجامعات ، والتي تؤدي إلى اقتراف الجريمة عبر شبكة

الإنترنت ، وذلك لعدم تحقق الهدف المرجو من هذه العلاقة ، لذا ترتكب هذه الجرائم بوصفها نوعًا من الثأر والانتقام من الطرف الآخر ، وبخاصة في ضوء الثقافة الذكورية للمجتمع المصري [٦٧] ، والذي لا يقبل برفض الإناث لإنهاء العلاقة سواء علاقة الخطبة أو الزواج ، مما يجعل بعض الذكور يلجأون لشبكة الإنترنت للتشهير بالفتاة ، والإساءة لسمعتها انتقامًا منها ومن أسرتها.

وبالمثل قد تحدث حالات التشهير والسب والقذف في حالات الطلاق الفعلي بين الزوجين ، وقيام أحدهما سواء الزوج أو الزوجة بإرسال رسائل سب وقذف وتشهير للآخر ، بدوافع يحكمها الانتقام وتشويه السمعة عبر شبكات الإنترنت.

وعلى ذلك فإن العوامل الذاتية لارتكاب الجرائم الإلكترونية ترتبط بعوامل ودوافع أخرى كالطمع والتنافس التجاري والتسلط وفرض القوة والثأر والانتقام والتحدي والمغامرة والفضول.

ثانيًا : العوامل الموضوعية والمؤثرات الخارجية :

تشمل العوامل الموضوعية والمؤثرات الخارجية مجموعة العوامل الخاصة بالبناء الاجتماعي والعولمة وشبكات التواصل الاجتماعي ، والأسرة ونسق القيم والتعليم والمشكلات الاقتصادية وطبيعة المهن وثقافة الاستهلاك والطموح الزائد للشباب.

أ- التحولات والتغيرات في البناء الاجتماعي :

يشهد العالم مجموعة من التحولات السريعة والشاملة ، وذلك إما بسبب موجات من التغيرات الاقتصادية والتقنية والثقافية ، أو بسبب انهيار أيديولوجيات ومعتقدات ونظم سياسية فرضت نفسها على العالم ، أو بسبب سيطرة النزعة العالمية التي تجسدها الأسواق العالمية ووسائل

الاتصال الكونية التي قلصت الزمان واختزلت المكان ، وما استتبع ذلك من آثار ثقافية وتقنية واقتصادية واجتماعية ذات أثر عميق على مختلف الأصعدة والتكوينات الاجتماعية. (٦٨)

أما على مستوى المجتمع المصري فقد مر بمراحل تحول مفصلية كثورة ١٩٥٢ ، ومرحلة الانفتاح الاقتصادي ، ومرحلة الإصلاح الاقتصادي ، بالإضافة إلى ظهور مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (الخصخصة ، والتضخم ، والبطالة ، والتعليم، والاستهلاك) ، والمؤشرات الثقافية كانتشار الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي. (٦٩)

وقد ظهر تأثير تلك التغيرات في البناء الاجتماعي للمجتمع المصري ، حيث أن تأثيرها لم يكن واحدًا على كافة فئات المجتمع وبخاصة الشباب ، فهم ليسوا جماعة متجانسة (متعلم وغير متعلم ، ريفي وحضري) ، وهناك فئة من الشباب ركنت إلى الدين بشكل متعصب ، وفئة أخرى لجأت إلى تقليد الغرب ، وفئة ثالثة لديها ميل مفرط للاستهلاك فيما إذا كان لديها مقدرة مادية أو مكابدة الحرمان ، كونها غير قادرة على مواكبة مغريات الاستهلاك.

وإزاء تلك التحولات البنائية ظهرت لدى بعض الشباب الميول الإجرامية ، والرغبة في الثراء السريع لمواكبة تلك التغيرات. وكانت الجرائم الإلكترونية مسرحًا لهذا النمط الإجرامي ، وذلك لتحقيق أهدافهم بطرق أسرع وأسهل من الطرق المشروعة.

ب- العولمة وشبكات التواصل الاجتماعي :

اجتاحت ظاهرة العولمة Globalization الحكومات والدول والبشر ، وباتت حقيقة مؤكدة لا يمكن تجاهلها ، ومن المؤكد أن هذه الظاهرة قد تعمقت بفضل تنوع آلياتها ، والتي يتمثل أبرزها في الشركات متعددة الجنسيات ، والفضائيات ، والإنترنت وأسواق المال والهجرة. (٧٠) الأمر

الذي ساعد على انتشار العولمة وتعمقها في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، حيث أدت هذه الآليات إلى إزالة الحدود والحواجز بين الدول والشعوب والثقافات ، ومن ثم انتشار السمات والأنماط الثقافية من مكان لآخر. (٧١)

وتتنوع وسائل العولمة المختلفة ما بين الحاسب الآلي ، وشبكة الإنترنت ، والقنوات الفضائية ، والتليفون المحمول وغيرها من المكونات الكوكبية ، والتي كان لها تأثيرات متعددة على مختلف الأصعدة والشرائح الاجتماعية ، وبخاصة شريحة الشباب ، وفي ظل صعود العولمة بفعل التطور التكنولوجي الهائل الناجم عن الثورة المعلوماتية ، وهو تطور يرتكز على الدافع الابتكاري للفرد وقدرته على توظيف المعلومات (٧٢) برزت الجرائم الإلكترونية بكافة أشكالها وأنماطها.

وفي ذات السياق ، فقد ساعدت الأساليب التكنولوجية المستخدمة عبر شبكة الإنترنت على تشجيع ذوي الميول الإجرامية ومعتادي الإجرام في تنفيذ عملياتهم الإجرامية وغير المشروعة عبر الشبكة ، وقد أثبتت الدلائل الواقعية أن تقنيات شبكة الإنترنت قد ساعدت مرتكبي هذه النوعية من الجرائم في تطوير أساليبهم والتمادي في سلوكياتهم الإجرامية عبر الشبكة ، للحصول على حقوق غير مشروعة من الغير ، أو انتهاك حرمات الآخرين ، والتوسع في عمليات الابتزاز والتهديد والسب والقذف والتشهير ، مستغلين ما توفره لهم شبكة الإنترنت من ضمانات وحماية ، فضلاً عن إمكانية تنفيذ جرائمهم من أماكن بعيدة الصلة عنهم ، كمقاهي الإنترنت والفنادق والمطاعم أو من خلال استغلال خاصية الإنترنت اللاسلكي غير المشفر ، أو غير المؤمن بأي موقع عام أو خاص. (٧٣)

وكما ساعدت التقنيات والأساليب الفنية لشبكة الإنترنت فئة مرتكبي الجرائم الإلكترونية على تطوير وزيادة جرائمهم وتوسيع نطاقها داخليًا وخارجيًا ، فقد ساهمت شبكة الإنترنت أيضًا في تشجيع فئة أخرى من مستخدميها (خاصة الشباب من الجنسين) في الانخراط في طريق الجريمة والأفعال غير المشروعة لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية أو للانتقام أو انتهاك حرمات وخصوصيات الغير لأسباب مختلفة. هذه الفئة تتميز بثقافة سلوكية سوية ، ولكن انخرطت في عالم الجريمة بفعل الإمكانيات التكنولوجية المتطورة التي تقدمها شبكة الإنترنت في عمليات التواصل الاجتماعي وتبادل الرسائل الصوتية والمرئية ، وعمليات التجارة الإلكترونية والشراء الإلكتروني ، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة. كل ذلك ساهم في انتهاج هذه الفئة للسلوك الإجرامي بهدف التربح أو لتحقيق غايات إجرامية. (٧٤)

ومما يدعم ويسهم في دفع مستويات الجريمة ظهور الترابط العالمي في سياق تحولات العالم الاقتصادية والديموجرافية ، فبحلول عام ٢٠٥٠ سوف يشهد العالم تضاعف عدد سكان الحضر من ٦.٢ مليار (٧٠%) من سكان العالم إلى ٨.٩ مليار نسمة ، على صعيد آخر أكد تقرير صدر عن المركز الوطني لجريمة الياقات البيضاء (National white collar crime center) أن فضاء الإنترنت قد خلق فرصًا جديدة للمجرمين للتواصل مع الضحايا. كما أن للإنترنت سمات فريدة تكمن في عدم الكشف عن هوية الشخص وسهولة الاستخدام ، مما أتاح طرقًا جديدة للمجرمين لارتكاب جرائمهم من خلال سرعة التواصل مع الضحايا عبر غرف الدردشة والبريد الإلكتروني ، وذلك على خلاف الطرق المعتادة في الجرائم التقليدية. (٧٥)

جـ- الأسرة وطبيعة الحياة الأسرية المعاصرة :

مع شيوع استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة من حاسبات آلية وشبكة إنترنت وتليفونات محمولة ، ومع تعاظم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وخروج المرأة للعمل ، أصبح هناك اعتماد كامل على هذه التقنيات في تحقيق التواصل بين أفرد الأسرة الواحدة ، كما أصبح هناك تواصل وتعامل افتراضي بين أعضاء الأسرة ؛ وذلك على حساب التواصل والتعامل الحقيقي ، فالافتقاد إلى التجمع الأسري الذي يضم الآباء والأبناء قد زاد العزلة الافتراضية لأعضاء الأسرة الواحدة.

يضاف إلى ذلك ما يمكن أن يتعرض له الأبناء من مستخدمي شبكة الإنترنت – في غياب الرقابة الأسرية – من مخاطر ثقافية وعقائدية من جراء ما يمكن أن يصيبهم من خلل وعدم ثقة في ولائهم للمجتمع ، وزعزعة عقائدهم الدينية ومبادئهم الاجتماعية والأخلاقية ، وذلك لما تزخر به شبكة الإنترنت من مواقع ومنتديات وغرف محادثة الكترونية تعرض بها (صوت وصورة) العديد من المواد الإباحية والإثارة المتطرفة. الأمر الذي يسهم في إمكانية استقطاب العديد من الشباب من خلال بعض العصابات المنظمة للمشاركة في تنفيذ العمليات الإجرامية كالنصب والاحتيال وغسيل الأموال. (٧٦)

ولعل ذلك يرتبط بآراء سلبية عن الصراع الثقافي بين القيم التي تنشئ الأسر أبناءها عليها ، وبين القيم التي تدعمها الجماعات الأخرى كالأصدقاء ، يدعم ذلك شبكات التواصل الاجتماعي كعالم افتراضي يرى فيه الأبناء عالم تتحقق فيه وعن طريقه أحلامهم وأهدافهم الثقافية.

د – التعليم والميول الإجرامية :

من المعروف أن التعليم يؤدي إلى تهذيب الفرد وتوجيه سلوكه على النحو المطابق للقانون ، ويخلق فيه القدرة على ضبط النفس والالتزام بتقاليد المجتمع ونظمه واحترام القوانين السائدة فيه ، ويفسح المجال أمام الفرد ليعيش في مستوى أفضل بمنأى عن الإجرام ونماذجه التقليدية والمستحدثة. والحقيقة أن التعليم لا يقوم بدور الدافع إلى الجريمة ، إلا إذا وجد لدى بعض الأشخاص الاستعداد أو الميل للانحراف ، إذ يقوم التعليم بتنمية هذا الاستعداد الإجرامي المتوفر لديه ، ويزيد من الخطورة الإجرامية الكامنة لدى الشخص ، فالعلم لا يفتح عيني المجرم أو المنحرف على الخير ، وإنما يزيده إمعانًا في الشر ، إذ يمده بأساليب إجرامية جديدة ، ويوسع من نطاق خبرته في استخدام هذه الأساليب لتنفيذ جرائمه وإخفاء معالمها بعد ارتكابها ، وقد أكدت العديد من الدراسات والأبحاث صحة ذلك ، فالجرائم التي يرتكبها المتعلمون تمثلت في أنماط متباينة من الجرائم التي يغلب عليها الحيلة والدهاء. [٧٧] ولعل الجرائم الإلكترونية تمثل هذا النمط الإجرامي الذي يتخذ من الدهاء سبيلاً له ، فالخبرة بالتعامل مع التقنيات التكنولوجية الحديثة تتطلب نوعًا من المهارة والتميز التكنولوجي ، وتوجيه هذه الإمكانيات نحو الأفعال الإجرامية.

هـ – ثقافة الاستهلاك والطموح الزائد للشباب :

تشكل ثقافة الاستهلاك أحد الروافد الهامة في ثقافة المجتمعات ، ذلك أن الدراسات الاجتماعية قد أكدت على أن الاستهلاك ترتبط وظائفه في العالم بتدعيم علاقات وأشكال التضامن في الثقافة التقليدية ، حيث لا يقتصر الاستهلاك على الجوانب المادية فقط ، بل يشمل أيضًا جوانب

أخرى معنوية كالصور والمعاني والرموز [٧٨] لإشباع عدد من الوظائف المعنوية الأخرى وهو ما يتعلق بالقيم الجمالية التذوقية والفنية. [٧٩]

ووفقًا للجوانب المعنوية ، فقد حول الاستهلاك المجتمع لتحقيق ما يسمى بـ (الإنسان ذي البعد الواحد) ، والذي يحوله إلى إنسان مغترب في نظام الاستهلاك ، ويفقده حريته داخل المجتمع الاستهلاكي. [٨٠] فالأفراد يستهلكون الصور والمعاني المرتبطة باستهلاك السلع المادية ، ويتخذون منها رموزًا يتخاطبون بها خطابًا صامتًا في الحياة اليومية. [٨١]

على صعيد آخر ، يشهد العالم اليوم تغيرات سريعة ومتلاحقة (ثورة التكنولوجيا ، ثورة المعلومات، العولمة ... إلخ) ، ولا شك أن صدى هذه التغيرات يؤثر على المجتمع المصري ، هذا بالإضافة إلى التغيرات السريعة التي شهدها المجتمع المصري (الانفتاح الاقتصادي – الهجرة إلى الخارج – سياسة التكيف الهيكلي – النزعة نحو العولمة – الثورة .... إلخ) ، ولقد أدت هذه التغيرات الخارجية والداخلية إلى ظهور العديد من الظواهر الاجتماعية مثل زيادة النزعة الاستهلاكية لدى الشباب. [٨٢]

وبذلك فإن الغزو الثقافي يعمد إلى التأثير على الشباب من خلال زرع ثقافة سمعية وبصرية تمجد الاستهلاك والقيم الاستهلاكية ، وذلك عن طريق نشر وتدعيم القيم والرموز وأساليب السلوك المرتبطة بالاستهلاك ، وتخلق معه أسلوبًا للتمايز الاجتماعي ، وتدفع الشباب دفعًا نحو التقليد والتنافس الاستهلاكي [٨٣] ، وبدأت تظهر في الأفق محاور لمخاطبة الشباب بكل صور الإغراق الاستهلاكي بمنتجات الحضارة الأوروبية ، بدءًا بالإنتاج الفكري والثقافي وانتهاءً بالسلع الاستهلاكية المصنعة ، والهدف من ذلك هو خلق أنماط جديدة للسلوك غير نابعة من الواقع الاجتماعي ، ولكنها نتيجة لسياسات مستحدثة في

ظل ظروف وأوضاع اقتصادية مغايرة ، [٨٤] وبالتالي يظهر نتيجة لذلك استمالة الشباب إلى الفوضى في نمط الاستهلاك العربي، والضعف أمام المنتجات الغربية (الكوكاكولا والبيتزا والجينز). [٨٥]

وفي هذا السياق ، فإن الشباب قد يلجأون إلى الانتماء إلى ثقافات أخرى ، ويندفعون نحو تقليد هذه النماذج التي تشكل مثلاً أعلى ، بوصفها أحد أنماط التفوق الأسطوري تؤدي إلى الانفصال عن الواقع والعزلة الثقافية. [٨٦]

ولعل الموجه العاتية للعولمة قد حاصرت الشباب بما يسمى بثقافة (Take away) ، وهي ثقافة الإيقاع السريع في الأداء واللغة والسلوك والمأكولات ، ذلك أن ما يجري عولمته الآن ليس إلا سلعًا وخدمات ذات طبيعة خاصة وخصائص معينة ، أفرزت ثقافة خاصة في أنماط سلوك الشباب ، فجعلته ينصرف عن مهامه الأولى في التعليم والعمل والتفاعل الأسري. [٨٧] لينخرط في أساليب خاصة كلغة الحوار ، وأنماط السلوك وطريقة التفكير ، وأسلوب الاستهانة في تقدير الأمور ، وخلط المواقف ، بما يجعل شبابنا شبه منصرف عن الالتزام بكل وظائفه الأصلية ليدخل في صراع يومي مع مواقف جديدة خلقتها وشكلتها ثورة المعلومات والتقنيات باتجاهات مختلفة. [٨٨]

وفي هذا السياق ، وفي ظل طول فترة التعليم وقصوره ومعاناة الشباب من زيادة أوقات الفراغ ، إضافة إلى تحللهم من المسئوليات في العمل والأسرة. كل ذلك قادهم إلى ما أطلق عليه (إركسون) الهوية المشتتة Golentity diffusion ، وفي ظل تضاؤل الفرص لتحقيق الذات نتيجة الأزمات الاقتصادية في المجتمع ، فإن أزمة الهوية الثقافية لدى الشباب تعد مظهرًا من مظاهر مشكلات المجتمع المصري. [٨٩]

وعلى ذلك فقد تمكنت القافلة الاستهلاكية من توحيد شباب العالم نحو الاهتمام بالوجبات السريعة وارتداء الملابس العالمية ومشاهدة الأفلام المثيرة [٩٠] ، وبذلك فإن ثقافة الاستهلاك تعني الرغبة في التفرد في الزي والموضة واللغة والأكل والمظهر ، بما يجعل الشباب في حالة اختلاف واغتراب عن مجتمعه الأصلي.

ولا شك أن الطرح السابق لثقافة الاستهلاك ، إنما يؤكد في مجمله على خلق نمط فريد من الشباب يسهل استهدافه وتوجيهه نحو أنماط إجرامية مستحدثة ، وخاصة في ظل الثورة المعلوماتية وحالة الاغتراب وفقدان الهوية الثقافية ، من ثم تصبح الجرائم الإلكترونية مجالاً رحبًا لتنمية قيم الاتكالية والتواكل عند الشباب في مجتمعات تظل أسواقًا مستهلكة بشريًا لكل ما يجود به الغرب من آثار العولمة. [٩١]

وحيث أن الاستهلاك قد يُعد أهم مؤشرات الرفاهية ، فإن ارتفاع مستويات الاستهلاك في مجتمع ما يعكس زيادة التوقعات حول ارتفاع مستوى الدخل الدائم للفرد في هذا المجتمع ، وإذا كان الشباب يمتلك قيمًا استهلاكية معينة ينبغي تحقيقها فعليًا ، فلابد أن تتوافر لديه المقدرة المادية لإشباع حاجاته الاستهلاكية المتزايدة والمتجددة مع الوقت ، وأدى إقبال البعض على شراء أحدث أجهزة المحمول والمسجلات الرقمية من قبيل الوجاهة الاجتماعية إلى تبديد أموال طائلة ، ساهم في ذلك الحملات الإعلانية ، وضغط الأصدقاء ، الأمر الذي دفع بعض الشباب الفقير إلى السرقة وتبديد الأموال لمواجهة الرغبات الاستهلاكية ومسايرة عولمة العصر.

و – البطالة والضغوط الاقتصادية :

تعجز الأنظمة السياسية في مجتمعات العالم الثالث عن إشباع الحاجات الأساسية للشباب من تعليم ، ومكانة اجتماعية ، وفرص زواج

.. إلخ ، وفي ظل الثورة التكنولوجية والتقنية، واستعداد الشباب لتقليد كل ما هو جديد من خلال آليات العولمة ، فإنهم يفقدون القدرة على المقاومة ، والنتيجة النهائية هي دخول الشباب في مراحل لا نهائية تتجاوز الحدود المغلقة بقيم وقناعات مختلفة. (٩٢)

وفي ظل الأوضاع الاقتصادية المتدنية والثورة التكنولوجية وزيادة أوقات الفراغ لدى الشباب ، يتجلى استثمار بعض الشباب للمعرفة التكنولوجية ومهارة التعامل مع الكمبيوتر والإنترنت في النشاط الإجرامي الإلكتروني ، وذلك لتحقيق أهدافهم الثقافية بوسائل غير مشروعة وذلك لتعذر تحقيقها بالوسائل المشروعة المتاحة في الواقع الفعلي طبقًا لـ " روبرت ميرتون " ، وهنا يتجلى نمط الاستجابة الابتكارية في تحقيق الأهداف من خلال الجريمة الإلكترونية.

ز – طبيعة المهن وبناء الفرص الإجرامية :

لبعض المهنة طبيعة خاصة تجعل منها مسرحًا مناسبًا لارتكاب الجرائم الإلكترونية ، فجميع هذه الجرائم تتم باستخدام الكمبيوتر والإنترنت ، هذا وإن اختلفت دوافع ارتكابها ، إلا أن بعضها يعتمد على الأوضاع التي يشغلها مرتكبوها في البناء الاجتماعي ، مثال ذلك الموظفون العاملون بمراكز الكمبيوتر ، وهم يمثلون الغالبية العظمى من مرتكبي الجرائم الإلكترونية ، وذلك بحكم سهولة اتصالهم بالحاسب ومعرفة تفاصيله الفنية والتقنية.

وفي ذات السياق نلمح الموظفين الساخطين على مؤسساتهم أو شركاتهم ، والذين يتخذون من معرفتهم بأنظمة الحاسب الآلي في شركاتهم ، وسيلة لإيقاع الضرر بها عبر نشر البيانات أو استعمالها أو مسحها. (٩٣)

غير أن بناء الفرص الإجرامية لا يتأتى من خلال طبيعة المهن والأوضاع الاجتماعية فحسب ، وإنما من خلال الخبرات الفنية والمعرفة التقنية بالحاسب الإلكتروني ، فهناك أنماط من الجرائم قد ولدتها الثورة التكنولوجية ، حيث أصبح من اليسير التعدي على الحياة الخاصة للآخرين ، وبث الإشاعات وممارسة الابتزاز والتهديد والنصب عبر شبكة الإنترنت ، فقد تعدت الجريمة الإلكترونية الحدود المكانية وحدود المؤسسات والشركات التي يعمل بها مرتكبو هذه الجرائم ، وتوافر الفرص الإجرامية للعاملين بها ممن لديهم ميولاً إجرامية لتحقيق أهدافهم بطرق غير مشروعة ، وذلك طبقًا لنظرية " كلوارد وأوهلن " عن توافر الفرصة الإجرامية أمام بعض الجماعات التي تشغل أوضاعًا معينة في البناء الاجتماعي لتحقيق تلك الأهداف. (٩٤)

غير أن الفرصة تتاح أيضًا لمن لديه المعرفة والخبرة التكنولوجية ، ذلك أن أشكال الجريمة قد تطورت ، كما في جرائم السب والقذف والتشهير حيث انتقل الشجار من الواقع الفعلي المعاش إلى الواقع الافتراضي ، فأصبح في إمكان المجرم اقتراف جريمته بسهولة نظرًا لتملكه آليات الدخول عبر الشبكة والوصول إلى الضحية بغض النظر عن المكان والزمان.

ح- اختلال القيم الثقافية :

أدت ثورة الإلكترونيات – وما رافقها من تحولات في أنماط الإنتاج وأشكال التبادل وأنماط الاستهلاك – إلى التغيرات والتحولات في مجال العلاقات الاجتماعية ، وبالتالي في النظرة الإجمالية للحياة والتعليم والعمل وأداء سوق العمل ، ومنها حدوث تغيرات أيضًا في التركيب المهاري والمهني بقوة العمل من الشباب الجامعي ، مما أدى إلى تغيرات جذرية في مفهوم العمل ذاته. (٩٥)

وفي ظل هذه التحولات أضحى العالم المعاصر يشهد تطورات لم تعرفها الشعوب من قبل وبخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وما تحمله من علاقات متشابكة. تلك العلاقات أفرزت رموزًا ثقافية جديدة مؤثرة من خلال ما أتيح لها من ثورة معلوماتية خارقة للحدود وثورة اتصالات غاية في التعقيد. الأمر الذي انعكس بدوره على العلاقات الاجتماعية والتفاعل الإنساني ، وتأثرت وفقًا لذلك الشرائح الاجتماعية في كل مكان ، بما يُقَدَّم لها من ثقافات جاهزة عبر الوسائط الإلكترونية ، فقد تأثرت ظروف معيشتها وأنماط سلوكها بالعديد من الأحداث والابتكارات التي تخترق عقولها عبر الشبكات والبرمجيات الإلكترونية. (٩٦)

وإزاء سرعة تدفق المعلومات وتوغلها التدريجي في أعماق ثقافتنا، تبدو حالة من عدم التوازن الثقافي لدى الشباب في الجانب القيمي، مع ضعف الثقة والمصداقية في عناصر الثقافة القومية والوطنية، فإلى جانب إيجابيات المعلومات وسرعة تدفقها ، تبدو أخطار أخرى تتمثل في الخلخلة الثقافية وانعدام التوازن بين الأجيال. (٩٧).

وفي هذا السياق ينبغي التأكيد على تصور " سيلين " للصراع الثقافي بين الجماعات الاجتماعية المختلفة ، حيث تصوغ تطورات وتحولات اجتماعية معينة تصورات الأفراد نحو حياتهم وتحدد لهم مستقبلهم ، بما يتواءم مع مقتضيات العصر التقني ، وما يفرضه من قيم جديدة ، فتظهر حالة الصراع الثقافي بين ما يعتنقه الفرد من قيم ومعايير أصيلة نابعة من الواقع المجتمعي ، وبين القيم التي اكتسبها جراء اتصاله بجماعات أخرى – كالأصدقاء مثلاً – تؤكد وتدعم قيم اجتماعية مغايرة. وفي هذه الحالة يكون طرق أبواب الانحراف ممثلاً في

الجرائم الإلكترونية بكافة أنماطها من أبسط صور التعبير عن اختلال القيم الثقافية .

نتائج الدراسة :

أجريت الدراسة الميدانية بسجن شديد الحراسة بمدينة جمصة – محافظة الدقهلية ، دراسة حالة لاثنتين وعشرين حالة من نزلاء السجن ، وذلك باستخدام دليل المقابلة ، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن بعض الاعتبارات ذات الأهمية في محاولتها الإجابة عن تساؤلاتها الأساسية .

(١) أنماط الجرائم الإلكترونية :

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية تنوع الجرائم الإلكترونية ، وتباين أنماطها على مستوى حالات الدراسة.

جدول رقم (١)

توزيع حالات الدراسة وفقًا لنمط الجريمة

نمط الجريمة الإلكترونية	العدد
سب وقذف وتشهير	٨
اختراق حسابات بنكية	٤
سرقة كروت ائتمان	٥
تهديد وابتزاز	٥
المجمـــوع	**٢٢**

تشير بيانات الجدول السابق إلى تنوع أنماط الجرائم الإلكترونية لحالات الدراسة ما بين السب والقذف والتشهير ، واختراق الحسابات البنكية ، سرقة بطاقات الائتمان ، التهديد والابتزاز عبر الإنترنت ، وقد تركزت غالبية الجرائم في جرائم السب والقذف والتشهير والتهديد ثم سرقة بطاقات الائتمان.

وفي هذا السياق تتجلى الدوافع وراء ارتكاب الجرائم الإلكترونية حسب أنماطها ، فلم يعد تحقيق النجاح المادي والمنفعة المادية فقط ، بل تعدى ذلك إلى اتخاذ أساليب معينة للانتقام في حالة الخلافات مع الآخرين ، حيث تنتقل ساحة

الخلاف من الواقع الاجتماعي الفعلي إلى واقع آخر افتراضي ، يستخدم فيه المجرم سلاحًا ذا طابع خاص ، تنتفي فيه المواجهة مع الضحية يتمثل في السب والقذف والتهديد والتشهير.

ولعل ذلك يتفق مع الأرقام التي سجلتها إدارة البحث الجنائي بمصلحة الأمن القومي العام ، حيث أظهرت البيانات أن جرائم السب والقذف والتشهير قد بلغت عام ٢٠١٤ حوالي (٧١٦) ، والنصب والاحتيال حوالي (٢١٥) ، واختراق حسابات (٦٤) ، تهديد وابتزاز (٣٧٩) ، كروت ائتمان. (٤). [٩٨]

جدول رقم (٢)

بيان بجرائم الحاسبات وشبكات المعلومات (الجرائم الإلكترونية)

في أعوام ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤

السنوات	سب وقذف وتشهير	نصب واحتيال	اختراق شبكات	تهديد وابتزاز	كروت ائتمان
٢٠١٢	٢٧٠	٤٦	٢٥	١٣٣	١
٢٠١٣	٤٨٤	١٨٢	٤٣	٢٢٩	٢
٢٠١٤	٧١٦	٢١٥	٦٤	٣٧٩	٤

المصدر : إدارة البحث الجنائي – مصلحة الأمن العام ٢٠١٤

أما على صعيد حالات الدراسة الراهنة من مرتكبي الجرائم الإلكترونية ، فقط تنوعت هذه الحالات من حيث الفئة العمرية ، حيث تراوحت أعمارهم ما بين الثالثة والعشرين والثانية والأربعين ، ويلاحظ أن غالبيتها تقع في فئة الشباب ، وهي فئة الفتوة العمرية القادرة على العمل ، وهي في ذات الوقت ترتكب جرائم متنوعة أدت إلى دخولها السجن ، وهنا تثار العديد من التساؤلات ؛ أولها أن دخول السجن في هذه السن قد تم بدوافع اجتماعية واقتصادية بالدرجة الأولى ،

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنه ووفقاً لذات العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تم إقبالهم على ارتكاب مثل هذا النمط من الجرائم.

أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية حالاتها تنتمي إلى أصول حضرية ، وما يرتبط بالحضر من سمات حضرية ، تختلف عن سمات الحياة في الريف ، مثل تعقد العلاقات الاجتماعية ، وتدني مستوى المعيشة نظرًا لانخفاض الأجور وارتفاع نمط الحياة الاستهلاكية ، ويتفق ذلك مع " مارشال كلينارد " Mashal Clinard حول التحضر والجريمة عام ١٩٥٣ ، وصاغ من خلالها النمط الإجرامي الاجتماعي الذ ينتج عن التيار الذي يسود الحياة الحضرية ووجود ثقافة إجرامية Criminal culture ؛ وقد حدد سمات هذا النمط في دراسة المجرم للوسائل والفنون الإجرامية ، استعمال مصطلحات إجرامية ، بالإضافة إلى كونه له تاريخ حياة حافلة بالإجرام. (٩٩)

(٢) العوامل الذاتية والموضوعية للجرائم الإلكترونية :

في إطار البحث عن الأسباب الكامنة وراء انتشار ظاهرة الجرائم الإلكترونية في مصر ، وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والذاتية الفاعلة ، اتضح من نتائج الدراسة الميدانية أنها ظاهرة معقدة ومتشابكة الأبعاد. كما تبين أيضًا أن هناك أسبابًا وعوامل ذاتية (خاصة بالمجرم نفسه) وأسباب موضوعية (خاصة بالأسرة والمجتمع ذاته) ، وأن التوصل إلى كل هذه الأسباب والتعرف على طبيعتها خليق بأن يكشف لنا عن السياق الاجتماعي والثقافي الذي ساعد على انتشار هذه الظاهرة.

أولاً : الدوافع الذاتية :

تتباين الدوافع الذاتية لارتكاب الجرائم الإلكترونية بتباين توجهات مرتكبيها ، وتتحدد هذه الدوافع في :

أ- **الرغبة في التعلم** : يلاحظ تنوع المستويات التعليمية لهذه الفئات الإجرامية ما بين التعليم الجامعي والمتوسط ، وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن غالبية حالات الدراسة من حملة المؤهلات الجامعية باختلاف تخصصاتها. أما تخصص الحاسبات ، فلم تظهر إلا في حالتين فقط معهد اتصالات [الحالة (٨)] ، وماجستير حاسبات ومعلومات [الحالة (١١)] وهو ما يؤكد أن الجريمة الإلكترونية لا تعتمد في المقام الأول على التعليم الأكاديمي ، بقدر ما تعتمد على عامل التعلم ، فهو إذن تعلم مكتسب من خلال الاختلاط بالنماذج الإجرامية في ذات النمط الإجرامي ، وهو ما أكده (أدوين سذرلاند) في معرض حديثه عن نظرية المخالطة الفارقة. ومن ناحية أخرى تجلت المستويات التعليمية الجامعية وفوق الجامعية لغالبية حالات الدراسة ، وهو ما يتناقض مع طبيعة التعليم كونه يهذب الشخص ويوجه سلوكه نحو الالتزام بقوانين المجتمع وتقاليده ، وتحوله إلى دافع للإجرام لمن لديهم الاستعداد للجريمة ، حيث يزيد من الخطورة الإجرامية الكامنة لدى الفرد ويزيده إمعانًا في الشر.

ولعل عملية التعلم تكمن أهميتها في بعض أنماط الجرائم الإلكترونية ، مثل اختراق الحسابات البنكية وكافة العمليات الخاصة بالاحتيال والخداع الإلكتروني والابتزاز عن طريق الإنترنت ، للحصول على أرباح مادية في المقام الأول. أما الجرائم الأخرى كالسب والقذف والتشهير فلا تتطلب تعليماً متخصصًا كغيرها من الجرائم ، بقدر ما تتطلب من مهارات التعامل مع الإنترنت لتنفيذ هذه العمليات من خلاله.

ب- الرغبة في الثراء :

لعل أولى دوافع الجرائم الإلكترونية هو الطمع ، وحب الثراء ، والرغبة في تحقيق النجاح المادي. يدعم ذلك القدرة الفائقة على الدخول

على المواقع الإلكترونية واستخدام الإنترنت ، وقد جسدت بعض الحالات هذا الدافع الحالات (٦ ، ٩ ، ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٢) وقد تحددت طبيعة الجرائم الإلكترونية وفقًا لهذا الدافع في بعض الجرائم مثل اختراق الحسابات البنكية ، قرصنة الشبكات للاستيلاء على المال العام ، سرقة كروت الائتمان ، قرصنة الكمبيوتر والابتزاز الإلكتروني.

وتعد هذه الأنماط من الجرائم ذات طرق وأساليب مبتكرة لتحقيق الهدف المنوط بها ، وهو الرغبة في الثراء ، ويتفق ذلك مع الاستجابة الابتكارية التي صاغها (روبرت ميرتون) ضمن الاستجابات الأربعة لأنماط التكيف لتحقيق الفرد أهدافه بوسائل غير مشروعة ، كوسيلة بديلة لتحقيق هذه الأهداف التي تعذر تحقيقها بوسائل مشروعة بفعل تحديات الواقع الاجتماعي ، حيث يلجأ الفرد إلى ابتكار وسائل غير مشروعة كالسرقة لتحقيق أهدافه ، وتمثل هذه الحالة وصفًا دقيقًا لرؤية (ميرتون) عن الأنومي أو اللامعيارية في تفسير السلوك الانحرافي.

جـ- الرغبة في الانتقام :

تمثل الجرائم الإلكترونية خطورة على أمن الفرد والمجتمع ، وبخاصة ما يتعلق منها بحرية البيانات والمعلومات الخاصة بكل فرد أو مؤسسة ، وخاصة أن تلك الجرائم تمثل اعتداءً على النفس والعرض والمال وغيرها ، وكذلك ما تمثله هذه الجرائم من تهديد للأمن القومي للمجتمعات على مستوى العالم ، وما يتبع ذلك من آثار اجتماعية وثقافية واقتصادية سلبية.

ولعل أحد العوامل الدافعة لمثل تلك الجرائم هو الرغبة في الانتقام لدوافع اجتماعية تمس أعراض بعض الأسر أو التشهير ببعض أفرادها ، وكذلك بث الصور والموضوعات التي قد تتسبب في التفكك

الأسري والخلافات العائلية التي غالبًا ما تؤدي إلى الانفصال أو الطلاق في كثير من الأحيان.

ولا شك أن هذا النمط من الجرائم وفقًا لدافع الانتقام ، إنما يخضع لما يسمى التكنيك المعلن ، حيث يهدف إلى المساس بأخلاق الأفراد وتشويه سمعتهم وإلحاق أضرار أدبية واجتماعية ونفسية أكثر منها أضرار مادية. (١٠٠) وقد جسدت الدراسة الراهنة أنماطًا من هذه الجرائم كما في الحالات (١ ، ٢ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢١) وجميعها جرائم تتعلق بالسب والقذف والتشهير باستخدام الصور الشخصية والفيديوهات المصورة عبر الإنترنت ، وهو ما يمثل تهديدًا واعتداءً على حرمة الحياة الخاصة.

ثانيًا : العوامل الموضوعية :

أ- التحولات والتغيرات في البناء الاجتماعي :

من الملاحظ أنه إزاء التحولات والتغيرات التي طرأت على البناء الاجتماعي في المجتمع المصري ظهرت أنماط مستحدثة من الجرائم ، واتخذت أشكالًا وطرقاً متباينة تختلف في طبيعتها وأنماطها عن الجرائم التقليدية المعهودة ، حيث مارست هذه التغيرات تأثيرها على الشباب على اختلاف فئاتهم العمرية وانتماءاتهم الفكرية ، حيث عمد البعض إلى تقليد الغرب ، في حين عمد آخرون نحو مكابدة الحرمان عن إشباع الاحتياجات الأساسية ، وتحقيق الأهداف الثقافية بطرق ووسائل غير مشروعة كالجرائم الإلكترونية لتحقيق النجاح المادي والمعنوي ، واللذان تمثلا في سرقة الحسابات البنكية أو الابتزاز الإلكتروني أو التهديد بالتشهير نظير مبالغ مالية ، أو تحقيق أهداف معنوية ، كالرغبة في الانتقام وجعل الإنترنت مسرحًا لهذا الانتقام.

العولمة وشبكات التواصل الاجتماعي :

اجتاحت المجتمعات في الآونة الأخيرة تحولات وتغيرات في مناحي الحياة المختلفة ، الأمر الذي انعكس بدوره على بنياتها وقيمها ، وقد ارتبط ذلك بتغير في بنية العلم والتكنولوجيا والاتصالات ، وقد اتسم العصر الراهن بثورة معلوماتية عابرة للقارات ، وثورة معرفية نقالة لا تعرف الحدود ، وتقنية فائقة الدقة في الاتصالات ، وقد تطورت هذه المعرفة العلمية بشكل مذهل وغير متوقع ، وغيرت من ثوابت كادت أن تكون حاكمة لمنهجية الفكر الاجتماعي ، حتى أن البعض رأى أنها تمثل ثورة مادية لم تستطع مجاراتها ثورة أخلاقية ودينية وروحية معاصرة تتوازن معها. (١٠١)

وفي هذا الخصوص يؤكد " هيوارد رينجولد " Haward Rhingold أن الشبكة الدولية للمعلومات قد ساهمت في تشكل علاقات تتجاوز الإطار الفيزيقي المكاني مع تفاعل الوجه بالوجه ، وتشكل مستخدميها في اتساق جديد تعيد بدورها ما هو على المستوى التقليدي ، حيث ساهم هذا الاتساق الجديد في تشكيل جماعات افتراضية تجمع بين ذوي الاهتمامات المشتركة ، وهي شكل جديد من أشكال التفاعل الإنساني باستخدام الحاسب الآلي ، وقد نجح الفضاء الرمزي في الجمع بين أفراد ينتمون إلى هويات مختلفة تسمى بالجماعات الافتراضية. (١٠٢)

وقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن الجرائم الإلكترونية والمتمثلة في إحدى أنماطها ، وهي اختراق حسابات بنكية قد تمت بفعل الاتصال بشركاء آخرين في دول أخرى (جورجيا – ونيجيريا) الحالة رقم (٩) حيث استغل المجرم مهارته في التعامل مع الإنترنت واتقانه للغة الإنجليزية في الدخول على موقع الدردشة التجارية للتعرف على رجال الأعمال ، واستغلال المعلومات والبيانات التابعة لهم في اختراق حساباتهم البنكية ، ويقوم هو وشركاؤه بسرقة مبالغ

محدودة من الحسابات البنكية منعًا لإثارة الشكوك من قبل أصحابها ، وإيداعها بحسابات شريكيه بالخارج وتحويل نسبته بعد ذلك عن طريق شركات تحويل الأموال (ويسترن يونيون) ، واستلام الأموال عن طريق بعض أقاربه وأصدقائه باستخدام بطاقات مسروقة.

كما أكدت الحالة (١٩) أنه عن طريق Chatting بينه وبين بعض المتهمين المحليين والدوليين، وتبادل الـ Data الخاصة ببيانات العملاء الأجانب ، يقوم بشراء البيانات عن طريق ماكينة Magentic stripe card ، ويقوم بمسح البيانات المدونة عليها ، وإدخال بيانات أخرى عن طريق ماكينات متخصصة، ونسخ بياناتها على جهاز كمبيوتر ، واستبدالها ببيانات أخرى لعملاء بالخارج ، ويقوم بشرائها من (الهاكرز المحترفون) ، ويقوم بشراء أجهزة كهربائية وسلع استهلاكية من شركات وتوكيلات معروفة ، وإعادة بيعها في محلات تتبع القطاع الخاص ، وقد رصدته كاميرات المراقبة بإحدى ماكينات الصرف الآلي بمدينة الإسكندرية.

ومن الواضح أنه في خضم ما تحياه المجتمعات المعاصرة من تلاطم الاتجاهات الفكرية والعملية على حد سواء ، في ظل العولمة وآلياتها وضغوطها وممارساتها ، وفي ظل ما ينجم داخل المجتمعات من ميكانيزمات دفاعية ، وفي ظل التأييد والمعارضة والممارسات الفعلية ، في ظل كل هذا الخضم تظهر إحدى أقوى الآليات تأثيرًا على الحياة الاجتماعية والثقافية على نطاق المجتمع العالمي ألا وهي تكنولوجيا المعلومات.

١ – الأسرة وطبيعة الحياة الأسرية :

لعله من الأهمية بمكان إبراز دور الأسرة كمؤسسة اجتماعية منوط بها ترشيد سلوك أعضائها في المواقف المختلفة ، بما يتفق مع النظام الأسري والمعايير الاجتماعية والمقومات السلوكية المرغوبة في سلوك أبنائها ، كما يتعهد

إلى الأسرة أيضًا بتنمية الانضباط الذاتي ، والانضباط الخارجي للأفراد من خلال عمليات الثواب والعقاب ، كما تمكن الأبناء من ممارسة فرص التعبير عن الذات وتحمل المسئولية، ويتعلم الأبناء على صعيد الأسرة العمليات الاجتماعية المختلفة كالتعاون والتنافس والصراع. (١٠٣)

ومن الملاحظ أن كل هذه العمليات تتم في إطار من العولمة والغزو الثقافي ، وفي ظل موجات عاتية للثورة التكنولوجية ، التي تعمل بدورها على إحلال الثقافة الاستهلاكية والتنافس الاستهلاكي بما يؤثر على الأخلاق الأسرية والإبداع العلمي والتنمية ، حيث يتحول الإنسان إلى شخص غير قادر على إحداث أي تغيير ، بل يستقبل المؤثرات الخارجية ، ويستجيب لها فحسب ، وقد يدعم ذلك أن فئة الشباب أكثر ميلاً لتقبل الجديد ، وأكثر اندفاعًا نحو التقليد ، وأكثر انجذابًا للخبرات الأجنبية ، وأكثر الفئات شغفًا بكل ما هو مستحدث. (١٠٤) ضاربين بكل المعايير الاجتماعية والمقومات الأخلاقية عرض الحائط.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية تنوع الانتماءات الأسرية لحالات الدراسة والانتماء الطبقي لها. فهناك حالات تنتمي لأسر ذات مكانة ومستوى طبقي مرتفع الحالة (٩) حيث تعمل الأم أستاذة جامعية بكلية الصيدلة بإحدى الجامعات المصرية غير أن ارتفاع المستوى التعليمي والمكانة الاجتماعية للوالدين لا ينفي وجود صراعات ومشكلات على نطاق الأسرة ، ولعل ذلك يتفق مع نتائج دراسة (إيناس غزال) حول جرائم الإنترنت في المجتمع المصري ، من أن الجرائم الإلكترونية ترتكز أبرز عواملها في ضعف التفاعل الأسري والتأثير الأخلاقي السلبي ، وارتفاع الصراع الأسري ، وفي ذات السياق فإن الحالة (٥) لشاب يعمل والده مقرئًا بالإذاعة والتليفزيون ، ولم تعمل التربية الدينية والمحيط الأسري على ردعه من ارتكاب جريمة الخطف والتعذيب.

وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن الجرائم الإلكترونية باختلاف أنماطها من سب وقذف وتشهير ، وسرقة حسابات بنكية ، وابتزاز إلكتروني ،

وأياً كانت دوافعها الداعية إليها ، فإنها لا تعتمد على الخلل في البناء الأسري وضعف القيم الاجتماعية ، بقدر ما تعتمد على عوامل أخرى ومؤثرات خارجية ؛ كتعلم الانحراف من خلال الاختلاط بالمنحرفين طبقًا لنظرية (سذرلاند) عن المخالطة الفارقة الحالة (١٩) ، بالإضافة إلى بعض السمات الشخصية الداعمة لمثل هذا النمط من الجرائم ، كالطمع في الحصول على المزيد من الأموال لتكوين ثروة وتوسيع النشاط المهني. كما في الحالة (١١) ، وهو يمتلك شركة للاتصالات وحاصل على مؤهل فوق الجامعي (ماجستير حاسبات ومعلومات) ، وهو ما يقودنا إلى الحديث عن التعليم ودوره في الجريمة الإلكترونية.

٢ – التعليم والميول الإجرامية :

اتضح من نتائج الدراسة الميدانية تنوع المستويات التعليمية لحالات الدراسة ما بين الجامعي وفوق الجامعي والمتوسط وفوق المتوسط.

جدول (٣)

المؤهلات الدراسية لحالات الدراسة

المؤهـــل	العدد
جامعـــــي	١٠
فوق جامعي	٣
متوســـط	٦
فوق المتوسط	٢
إعداديــة	١
المجمــوع	٢٢

يوضح الجدول السابق أن غالبية حالات الدراسة حاصلة على مؤهلات جامعية ، وبعضها مؤهلات تتعلق بالتعامل مع الحاسبات الإلكترونية ، والبعض الآخر يُصنَّف تحت تخصصات أخرى لا صلة لها بالتعامل مع الحاسب

الإلكتروني ، كما يلاحظ ضمن قراءة الجدول أن هناك ثلاث حالات حاصلة على مؤهل فوق الجامعي (ماجستير ودكتوراه) الحالات (١١ ، ١٣ ، ١٥)

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع نمط التعليم لغالبية حالات الدراسة لم يمثل لهم رادعًا عن الاتجاه نحو الجريمة ، وإنما زادهم إمعانًا في الشر ، وطرق أبواب الانحراف ، وربما كان ذلك لتعاظم الهدف والمبتغى من الجريمة سواء تحقيق النجاح المادي ، أو الانتقام عن طريق التشهير والسب والقذف.

وفي هذا السياق وفي ضوء نظريات التعلم الاجتماعي يتجلى دور التعليم في الجريمة الإلكترونية ، والتعليم هنا ليس تعليمًا أكاديميًا ، وإنما تعليمًا متفردًا من نوع خاص ، وهو تعلم تقنيات الجريمة ، وفن التعامل مع الحاسب الإلكتروني ، ومهارة اختراق الحسابات البنكية والمواقع الإلكترونية ، وكل هذه المهارات لا يحققها التعليم الأكاديمي ، ولكن يحققها آخرون ممن لديهم الخبرة المعرفية والتقنية في مثل هذا النمط الإجرامي ، وتعلم حالات الدراسة منهم ، أو من خلال الممارسة وتكرار محاولات التعامل مع الإنترنت ، والتواصل مع النماذج الإجرامية في هذ المجال المتخصص.

ومن الملاحظ أن مرتكبي الجرائم الإلكترونية لديهم قناعات راسخة كونتها عناصر ثقافية متماسكة نسبيًا ، من خلال ثقافتهم الفرعية التي تسمح لنفسها بالخروج عن الثقافة الكلية للمجتمع ، وهي ثقافة فرعية جانحة. هذه الثقافة ولدتها عوامل ودوافع اجتماعية وثقافية جعلت من الجريمة الإلكترونية مسلكًا نحو تحقيق الهدف ، واعتبرها أصحابها ليست من قبيل الجرائم الحالة (٩) لأنها لا تؤثر سلباً على المجتمع مثل جرائم المخدرات والسلاح ، طالما أنها تتوجه لسرقة حسابات أجانب ، وليست لمصريين ، كما أشارت الحالة (١٠) ، وهي حالة قرصنة شبكات للاستيلاء على المال العام والتزوير ، ولديه المهارة لعمل مواقع مزيفة لبنوك رسمية لجذب العملاء وسرقة بياناتهم الشخصية ، ويوزع هذه المبالغ على بنوك متنوعة (حكومية وخاصة) حيث قام بسرقة ٤ مليون جنيه

من حساب شخصية عامة رأسماله ٧٢ مليون جنيه ، وقام بتحويل جزء من المبلغ لحسابات وهمية ببنوك دولية بالخارج ، لعلمه أن هذه البنوك سترد المبالغ لحساب الضحايا ، رغبة منه في تضليل العدالة والنظام الإلكتروني للبنك ، وهنا تتجلى المهارة والإبداع في الاستيلاء على أموال وثروات من خارج النطاق المجتمعي.

٣- ثقافة الاستهلاك والطموح الزائد للشباب :

إذا كان العالم يشهد اليوم تغيرات سريعة ومتلاحقة (ثورة التكنولوجيا ، وثورة المعلومات ، والعولمة ... إلخ) فإن صدى هذه التغيرات قد أثر بشكل أو بآخر على المجتمع المصري ، هذا بالإضافة إلى التغيرات السريعة التي شهدها المجتمع المصري (الانفتاح الاقتصادي ، والهجرة ، وسياسة التكيف الهيكلي ، والنزعة نحو العولمة ، والثورة .... إلخ) وقد أدت هذه التغيرات إلى ظهور ظواهر اجتماعية جديدة من بينها زيادة النزعة الاستهلاكية وتعاظم اتجاهات الطموح لدى الشباب.

وقد أدت هذه النزعة الاستهلاكية Consumerism إلى ظهور ما يسمى بالثقافة الاستهلاكية ، حيث أضحت هذه الثقافة عنصرًا من عناصر الثقافة العامة ، وذلك نتيجة لما تمارسه من تأثيرات على سلوك الإنسان في اتجاه الميل نحو الاستهلاك ، وجعله هدفًا في حد ذاته. (١٠٥)

وعلى مستوى الدراسة الراهنة يتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن غالبية حالات الدراسة لديها النزعة الاستهلاكية والطموح الزائد نحو تحقيق النجاح المادي ، والمتمثل في جمع الأموال بطرق غير مشروعة من خلال الجرائم الإلكترونية ، وقد تجسد ذلك في جرائم اختراق الحسابات البنكية الحالة (٩) وسرقة كروت الائتمان الحالات (١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥) وقرصنة الشبكات للاستيلاء على المال العام الحالة (١٠) ، الابتزاز الإلكتروني الحالات

(٣ ، ٤ ، ٦ ، ١٨ ، ٢٢) ، وجميع هذه الحالات تنم عن طموح مادي لدى هؤلاء المجرمين ، وذلك بفعل الغزو الثقافي الذي سعى إلى زرع ثقافة سمعية وبصرية تمجد الاستهلاك ، وتدعم التقليد والطموح الاستهلاكي للشباب ، وذلك عن طريق خلق أساليب جديدة للتميز الاجتماعي ، وتدعيم قيم ورموز وأساليب للسلوك ترتبط بالاستهلاك.

وفي هذا الخصوص ، فإن التأثير المباشر لهذه الثقافة الاستهلاكية لا يتمثل بما أحدثته من نقلة في مجال الاستهلاك فحسب ، وإنما فيما تمخض عنها من تأثيرات نوعية في محيط الاستجابات السلوكية بين الشباب ، وكانت الجريمة الإلكترونية أبرز هذه التأثيرات.

٤ – البطالة والضغوط الاقتصادية :

في إطار الحديث عن الجرائم الإلكترونية تصطدم أطروحتان مختلفتان ؛ الأطروحة الأولى ترى في هذا النمط الإجرامي فرصة لتحقيق الأهداف المادية والرغبة في الثراء ، وإثبات الذات. وبخاصة في ظل ظروف مجتمعية وأنماط وأساليب حياة تتقلص فيها فرص الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ويعاني فيها الشباب من أزمات البطالة وصعوبة العثور على فرص عمل تتلاءم مع مستويات طموحاتهم المتزايدة ، في ظل عالم تسوده الثورة التكنولوجية والمعلوماتية. بالإضافة إلى تدني المستويات المعيشية لقطاع كبير من الشباب في المجتمع المصري.

أما الأطروحة الثانية ، فترى في هذه الجرائم فرصة للانتقام وتصفية الحسابات عبر شبكة الإنترنت ، وهو ما قد يمثل خطرًا حقيقيًا على نمط العلاقات الاجتماعية ، وتؤدي إلى ميلاد مجتمع يحمل عوامل القطيعة مع التقاليد الثقافية ، وتسعى إلى تفكك نسيج الحياة الاجتماعية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن بعض الحالات تعكس تباينًا واضحًا في مستويات الدخل ؛ حيث يتراوح ما بين ١٥٠٠ وحتى ٨٠٠٠ جنيهًا شهريًا ، وفي هذا السياق فإن العالم الافتراضي والمعلوماتي والمتمثل في الجرائم الإلكترونية يفتح آفاقًا جديدة لتحسين معيشة ملايين الأشخاص حول العالم بغض النظر عن ثقافاتهم وقيمهم الذاتية وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ونوعية حياتهم ، وذلك في ظل مجتمع تسوده ثقافة استهلاكية متمايزة تجعل الشباب يُقْدِم على مثل هذا النمط الإجرامي وسط تغليفهم بقيم وقناعات مختلفة ، مبتكرين لأنفسهم ثقافة فرعية جانحة تبرر لهم أفعالهم الإجرامية ، وذلك لتحقيق أهدافهم الثقافية – وفقًا لـ روبرت ميرتون – بطرق غير مشروعة ، نظرًا لتعذر تحقيقها في الواقع الفعلي بالطرق المشروعة والمتوافق عليها اجتماعيًا.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (هاني خميس) حول رؤى الشباب نحو الجرائم المعلوماتية من أن أولى الدوافع لمثل هذه الجرائم هي الدوافع المادية نظرًا للظروف الاقتصادية التي تفرضها طبيعة الحياة في ظل مجتمع محاط بكافة صور الإغراق الاستهلاكي.

٥- المهنة وبناء الفرص الإجرامية :

تتنوع الكيانات المهنية لحالات الدراسة الراهنة ، والجدول التالي يوضح تباين المهن لهذه الحالات.

جدول رقم (٤)

توزيع حالات الدراسة وفقًا لنوع المهنة

نـــوع المهنـــــة	العــدد
رئيس قطاع بوزارة البترول بالكويت	١
مهنــدس	١
أخصائي تحاليل طبية	١
مدخل بيانات وإنشاء مواقع	١
صاحب شركة اتصالات	٢
صاحب شركة استيراد وتصدير	٢
مندوب مبيعات	١
صاحب محل تجاري	٢
محامـــــي	٢
موظـــــف	٤
عامـــــل	٣
مــدرس	١
طالــب	١

يتضح من قراءة الجدول السابق أن المهن التي تمتهنها حالات الدراسة بعضها وثيق الصلة بالتعامل مع الحاسب الآلي ، والبعض الآخر لا صلة له بمثل هذا النمط الإجرامي الإلكتروني. ولعل بعض المهن قد أتاحت لممتهنيها فرصة لتحقيق أهدافهم بطرق غير مشروعة ، طبقًا لنظرية بناء الفرصة عند "

كلوارد وأوهلن " في نظريتهما عن بناء الفرص الإجرامية ، ومدى توافر الفرص أمام بعض الجماعات التي تشغل أوضاعًا معينة في البناء الاجتماعي من إشباع حاجاتها بطرق غير مشروعة ، مثل مهنة مدخل بيانات وإنشاء مواقع " الحالة (١٠) " ، صاحب شركة اتصالات " الحالة (١١) " ، صاحب شركة استيراد وتصدير " الحالة (١٢) " ، صاحب شركة استيراد وتصدير وحاصل على ماجستير حاسبات " الحالة (١٥) ".

ولعل هذه المهن قد أتاحت لهم فرصة ارتكاب جرائمهم الإلكترونية ، الحالة (١٠) قرصنة شبكات للاستيلاء على المال العام ، وفي الحالتين (١١) ، (١٢) سرقة كروت ائتمان ، وفي الحالة (١٥) سرقة كروت ائتمان بطريقة الخداع والاستدراج الإلكتروني.

٦- اختلال القيم الثقافية :

يعاني المجتمع المصري من مشكلة الصراع القيمي Value-conflict بين القديم والجديد ، والأصيل والوافد ، وبين الثقافة الأصلية والثقافة الوافدة ، وعلى هذا الأساس بات الشباب يعيشون في ظل ثقافة متأرجحة لا يدركون نوعية القيم والعادات وأنماط التفكير والسلوك التي عليهم امتصاصها.

ولعل الثورة المعلوماتية والتغيرات المتسارعة قد عمدت على بث قيم الأنانية والاستهلاك الشخصي. هذا بالإضافة إلى العولمة ودورها في اختراق وإعادة تشكيل المؤسسات الثقافية والهويات الجمعية والضمير العام ، بصرف النظر عن الفروق بين المجتمعات ، وبخاصة المجتمعات النامية التي مازالت تعيش في ظل ظروف الفقر والظلم والاستبداد ، وفي ظل هذا المناخ المنكسر والمهزوم تتجلى آليات استقبال وامتثال لمنظومة قيمية جديدة دعت إليها ثقافة عالمية مستحدثة.

وفي هذا السياق تتجلى الثقافة الفرعية الخاصة للشباب ، وذلك في ظل موجات العولمة المتدفقة ، فضلاً عن قصور التعليم وتدني مستويات المعيشة والبطالة ، وتضاؤل الفرص لتحقيق الذات اقتصاديًا نتيجة الأزمات الاقتصادية ، وبذلك يكون اختلال القيم الثقافية مظهرًا من مظاهر المشكلات الاجتماعية المعاصرة.

وعلى صعيد نتائج الدراسة الميدانية ، فقد أعيد ترتيب المنظومة القيمية في المجتمع لصالح القيم المادية والرغبات الشخصية ، وتجلى ذلك في إقدام بعض الشباب على الجرائم الإلكترونية سواء لتحقيق النجاح المادي وإشباع الحاجات الأساسية لهم ، أو لتحقيق رغبات شخصية ودوافع الانتقام وأصبح الواقع الافتراضي مسرحًا للشجار بين فئات المجتمع ، يمثل ذلك الحالات (١ ، ٢ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ، ١٦ ، ١٧، ٢١) ، وبذلك يتجلى تأثير العولمة على منظومة القيم الأخلاقية والثقافية لقطاع كبير من الشباب في المجتمع المصري ، وهنا تبرز نظرية " سيلين " عن الصراع الثقافي للجماعات الاجتماعية التي ينتمي إليها الأفراد، حيث يتأرجح المنتمون إليها بين قيم ومعايير مختلفة سواء على مستوى الأسرة أو الأصدقاء، هذا بالإضافة إلى الموروثات الثقافية وعدم اللجوء للقانون في تحقيق العدالة الجنائية ، ولعل الحالة (٧) تمثل هذا النمط حيث كان يعمل صاحب الحالة (محامي) قبل دخوله السجن في قضية سب وقذف وتهديد عبر مواقع التواصل الاجتماعي ، فقد قام بتهديد والد خطيبته السابقة لاسترداد الذهب (الشبكة) فأرسل له رسائل تهديد وسب وقذف ، وإرفاق صور خاصة للتشهير بابنته ، وتحول من رجل قانون إلى رجل ضد القانون ، فضلاً عن إدمانه المواد المخدرة.

ولعل هذه الحالة أروع مثال على اختلال القيم الثقافية لبعض الشباب، والمتمثلة في الإقدام على أفعال إجرامية ناجمة عن قيم وقناعات شخصية معينة.

٧- العقاب الجنائي للجرائم الإلكترونية واستشراف المستقبل :

تنوع العقاب الجنائي في الجرائم الإلكترونية حسب السياق الاجتماعي للجريمة والظروف التي تمت فيها بين سنة إلى عشر سنوات ، وتبرز هنا نظرية الوصم الاجتماعي stigmatization لحالات الدراسة وأسرهم ، فقد أقرت غالبية الحالات بالوصم الاجتماعي للأسرة جراء دخولهم السجن ، وما ترتب على ذلك من عواقب اجتماعية وخيمة.

وفي هذا السياق أقرت غالبية الحالات أنها ترى المستقبل بلا جريمة ، وأكدوا على عدم العودة للجريمة مرة أخرى ، نظرًا لمعاناتهم ومعاناة أسرهم من الوصم الاجتماعي ، في حين أشارت الحالتان (١) ، (٥) إلى الرغبة في الانتقام بعد الخروج من السجن وقضاء فترة العقوبة ، والاستهانة بالعودة ثانية للسجن .

ملخص نتائج الدراسة ومناقشتها :

١- تنوعت الأنماط الإجرامية للجرائم الإلكترونية في الدراسة الراهنة ما بين جرائم التشهير والسب والقذف ، وجرائم الابتزاز الإلكتروني ، وسرقة كروت الائتمان ، واختراق الحسابات البنكية ، وقد تنوعت مع هذه الأنماط أنماط مرتكبيها وتباين السمات الشخصية والدوافع الإجرامية والانتماءات الفكرية والمعرفية والطبقية لهم. وكذا الخصائص العمرية والتعليمية والمكانية.

٢- على صعيد الدوافع الذاتية لمرتكبي الجرائم الإلكترونية ، فقد تنوعت تلك الدوافع ما بين تحقيق الأهداف الشائعة والمتمثلة في النجاح المادي وتحقيق هذه الأهداف بطرق غير مشروعة ممثلة في الجريمة الإلكترونية – وذلك لتعذر تحقيقها في الواقع بوسائل مشروعة طبقًا

لنظرية (الأنومي) عند (روبرت ميرتون) ، وتجلت أصداؤها في جرائم سرقة الحسابات البنكية ، والابتزاز الإلكتروني ، وسرقة كروت الائتمان –وبين دوافع أخرى حلقت في سماء التفكير الإجرامي ، ألا وهي دوافع الانتقام ، وتمثلت في جرائم السب والقذف والتشهير.

وفي هذا الخصوص ، تشير نتائج إحدى الدراسات أن دوافع ارتكاب الجريمة الإلكترونية يتحدد في النشاط العاطفي ، والمرح والتسلية ، والإرهاب ، والكراهية والحقد ، والرغبات الذاتية في إثبات الذات وإرضائها ، بالإضافة إلى كونها مصدرًا للحصول على الأموال. (١٠٦)

٣- أثبتت الجرائم الإلكترونية أن مرتكبيها يتمتعون بالذكاء الإجرامي ، وأنهم قد كونوا لأنفسهم ثقافة خاصة ، وهي ثقافة جانحة وفق قناعات وقيم ومعتقدات شخصية تتنافى مع الثقافة الكلية للمجتمع ، سعيها في المقام الأول نحو تحقيق أهداف مادية ومعنوية ، وهو ما أكده " ألبرت كوهن Albert Kohen " في معرض حديثه حول نظرية الثقافة الفرعية الجانحة ، ورفض بعض الأفراد للجوانب الثقافية التي تضع الحواجز نحو تحقيق أهدافهم ، والاستعاضة عنها بقيم ومعايير أخرى تخالف معايير المجتمع التقليدية في محاولة منهم نحو تحقيق الهدف.

٤- يعكف القراصنة على الوصول إلى مصادر المعلومات والحسابات الإلكترونية والشبكات بغرض التعلم ، حيث يقومون بالفعل بالبحث واكتشاف الأنظمة ، يجمعهم العمل الجماعي وتعليم بعضهم البعض ، كما يسعى هؤلاء القراصنة إلى التخصص والتعاون في المشاريع الإجرامية وتطبيق ما تعلموه في أنشطة إجرامية هادفة – من وجهة نظرهم – تحقق الهدف المنوط بها ، وفي هذا السياق يتجلى التعلم بوصفه هدفًا ، ووسيلة في الوقت ذاته ، فالهدف منه تعلم كيفية اختراق المواقع الممنوعة والتقنيات الأمنية للأنظمة ، والوسيلة في استغلال هذا

التعلم في تحقيق الأهداف المادية من خلال عمليات الابتزاز الإلكتروني ، وسرقة الحسابات البنكية.

وفي ذات السياق يلاحظ أنه في بعض الأنماط الإجرامية ذات الطبيعة الإلكترونية يغلب على مرتكبيها سمات التعاون والتخصص ، وذلك كما جسدتها بعض حالات الدراسة الحالة (٦) حيث كانت تضمه علاقات بجماعة رفاق يمتهنون الابتزاز عن طريق الإنترنت من خلال عمل فيديوهات مفبركة ، واستغلالها في إقامة علاقات غير شرعية مع بعض الشباب ، وتسجيل هذه المحادثات الصوتية والمرئية عبر برامج معينة ومساومة هؤلاء الشباب لدفع مبالغ مالية ، وكذلك الحالة (٩) وهي حالة اختراق حسابات بنكية عن طريق شريكيه بدول أخرى (جورجيا ونيجيريا) ، حيث نجح في اختراق حسابات بنكية لبعض رجال الأعمال وإيداعها بحسابات شريكيه بالخارج ، وتحويل نسبته عن طريق شركات تحويل الأموال ، واستلامها عن طريق أشخاص من أقاربه وأصدقائه باستخدام بطاقات مسروقة.

وتتجلى هنا عوامل التعلم والاشتراك والمساعدة لتحقيق الأهداف الإجرامية ، ووجود عنصر التدعيم الجماعي للسلوك المنحرف من قبل بعض الجماعات التي ينتمي إليها الفرد كجماعات الأصدقاء وجماعات العمل ، ويتفق ذلك مع ما ذهب إليه (سيلين) في نظريته عن الصراع الثقافي ، وما ذهب إليه (سذرلاند) في نظريته عن المخالطة الفارقة وتعلم الانحراف من خلال الاختلاط بنماذج إجرامية منحرفة ، فمن الملاحظ أن عملية تعلم السلوك الإجرامي في هذا النمط الإلكتروني تتم بين من يمتلك مهارات وتقنيات التعامل مع الحاسب الإلكتروني وبين راغبي التعلم لتحقيق الأهداف المنشودة جراء هذا التعلم ، ويتفق ذلك

أيضًا مع نتائج دراسة (إيناس غزال) في حصر الجرائم الإلكترونية في جرائم القرصنة ، وجرائم الاختراق ، وجرائم الأموال.

٥- أكدت الدراسة الراهنة في أحد جوانبها على نوعية المهن وبناء الفرص الإجرامية لممتهنيها حيث خلصت الدراسة من خلال بعض حالاتها الحالة (١٠) أن المهنة قد أتاحت له الفرصة لتحقيق الهدف ، وهو الربح المادي بطرق غير مشروعة ؛ حيث يعمل مدخل بيانات ومنشئ مواقع إلكترونية ، مما أتاح له مساعدة الآخرين في استعادة حساباتهم الإلكترونية المسروقة أو اختراق خطوط شركات الاتصالات ، وكذا التصنت على المكالمات لحساب الآخرين ، وكشف الخيانات الزوجية نظير مبالغ مالية ، كما أتاحت له المهنة عمل مواقع مزيفة لبنوك رسمية لجذب العملاء وسرقة حساباتهم ، ويتفق ذلك مع ما ذهب إليه (كلوارد وأوهلن) في حديثهما عن بناء الفرص الإجرامية ، ومدى إتاحة الفرصة أمام بعض الجماعات التي تشغل أوضاعًا معينة في البناء الاجتماعي لتحقيق أهدافها بطرق غير مشروعة.

٦- على صعيد آخر ، أكدت الدراسة أن نمط الجريمة الإلكترونية يتم بطرق وأساليب احتيالية متباينة وهو سرقة بطاقات الائتمان ، سواء عن طرق عمليات القرصنة الإلكترونية على قواعد البيانات أو من خلال الاحتيال على الضحايا برسائل خادعة (كالفوز بجوائز مالية) الحالة (١٥) للحصول على بيانات بطاقاتهم الائتمانية والفيزا كارد ، ثم استخدامها في عمليات الشراء الإلكتروني ، ويلاحظ هنا عامل الابتكار في الخداع الإلكتروني لضحايا هذا النمط الإجرامي ، من خلال خلق أساليب وطرق مبتكرة لتحقيق أهدافهم الإجرامية بطرق غير مشروعة.

٧- جاءت نتائج الدراسة الراهنة من خلال استعراض بعض الحالات الخاصة بالتشهير والسب والقذف عبر الإنترنت ، ومن ثم التهديد بأسلحة من نوع

خاص ، وهي البيانات الشخصية أو الصور الخاصة بضحاياهم ، لتؤكد أن عوامل الانتقام تتم بطرق وأساليب غير تقليدية ، وإنما بطرق مستحدثة وعبر وسائط الكترونية ، وهنا تتفق الدراسة مع دراسة (السيد عوض) والتي ترى أن التطور التكنولوجي قد أتاح استخدام أسلحة مستحدثة كأشعة الليزر أو إرسال رسائل من الهواتف المحمولة [١٠٧] لاعتقادهم أنها أقل خطورة في عوامل الضبط الجنائي ، والثقة الزائدة في ذكائهم الإجرامي ، ويتجلى هنا تأثير العولمة على منظومة القيم الأخلاقية والثقافية ، وتأرجح المنتمين إلى تلك المنظومة بين معتقدات وقيم ومعايير مختلفة سواء على مستوى الأسرة أو الأصدقاء ، وهو ما أكد عليه (سيلين) ، وبين موروثات ثقافية معينة وعدم اللجوء للقانون في تحقيق العدالة الجنائية ، وبذلك يتحول الضحية في حالات الانتقام إلى مجرم ، ويتحول المجرم إلى ضحية.

٨- اعتمدت الدراسة الراهنة في عرض نظرياتها على تقديم إطارًا تصوريًا حول موضوعها الأساسي، ارتكز على نظريات التعلم الاجتماعي من خلال نظرية الأنومي عند (روبرت ميرتون) ، بناء الفرصة عند (كوارد وأوهلن) ، الثقافة الفرعية الجانحة عند (ألبرت كوهن) ، ونظرية الصراع الثقافي عند (ثورسين سيلين) ، نظرية المخالطة الفارقة عند (أدوين سذرلاند) ، وقد قدمت هذه النظريات تفسيرًا للجريمة الإلكترونية في الواقع الفعلي لها ، من خلال ارتباطها ببعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية الفاعلة ، وذلك على أساس التعرف على العمليات التي تؤدي إلى اكتساب الأفراد للسلوك الإجرامي ، وحاولت هذه النظريات تفسير هذا السلوك بالاعتماد على نظريات التعلم الاجتماعي التي تستخدم كثيرًا في مفهوماتها التقليد ، والدور الاجتماعي ، والمخالطة الفارقة ، والتعويض ، ومفهوم الذات ، والإحباط ، وكل هذه المفهومات تشير إلى

عمليات يتعلم بواسطتها الشخص أنواع السلوك الإجرامي ، وعلى صعيد الدراسة الراهنة تم دراسة بعض الحالات من مرتكبي الجرائم الإلكترونية أنفسهم والمودعين سجن شديد الحراسة بجمصة – محافظة الدقهلية ، وتم إضافة نظرية الوصم الاجتماعي Stigmatisation نظرًا لأن بعض الحالات قد تم وصمهم بنمط الجريمة المرتكبة وتم تسميتهم بها (التسمية الانحرافية).

٩- على صعيد آخر ، وطبقًا لنتائج الدراسة الميدانية ، فإن الدراسات السابقة حول الجرائم الإلكترونية قد عمدت جميعها على الكشف عن رؤى الشباب الجامعي أو غير الجامعي ، وتصوراتهم عن الجريمة الإلكترونية ، وخلصت إلى نتائج حول موضوعها من وجهة نظر الشباب أنفسهم ، وذلك على عكس الدراسة الراهنة التي عكفت على دراسة هذا النمط الإجرامي في علاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية الفاعلة ، ولكن من وجهة نظر مرتكبيها ، وذلك بالتطبيق على مرتكبي الجرائم الإلكترونية أنفسهم والمودعين إحدى المؤسسات العقابية ، وهو سجن شديد الحراسة بمدينة (جمصة) محافظة الدقهلية ، وهو من أبرز مظاهر وأوجه الافتراق بين الدراسة الراهنة والدراسات السابقة.

توصيات الدراسة :

أضحى ضروريًا وحتميًا ضرورة تكاتف الجهود عالميًا وإقليميًا ومحليًا للتصدر للجرائم الإلكترونية بكافة أنماطها ، وذلك لخطورتها على الدول والأفراد على حد سواء ، لذلك توصي الدراسة ببعض التوصيات ذات الأهمية :

١- التنسيق بين أجهزة الدولة ومؤسساتها من خلال الندوات والمؤتمرات وورش العمل لتنمية الوعي لدى فئات المجتمع المختلفة مستخدمي شبكة

الإنترنت ، بشأن ضوابط الاستخدام الآمن للشبكة ، وإلقاء الضوء على أهم أساليب النصب والاحتيال والابتزاز التي تمارس على الضحايا عبر شبكة الإنترنت.

٢- إنشاء وحدة فنية بوزارة الاتصالات للتدخل السريع لمواجهة أزمات وكوارث الهجمات الإلكترونية الإرهابية الخارجية ، وذلك لحماية البلاد من الهجمات الإلكترونية التي تستهدف البنية التكنولوجية في الدولة المصرية.

٣- وضع ضوابط أمنية لاستخدام شبكة الإنترنت من خلال مقاهي الإنترنت ، واشتراط أكواد خاصة بالمستخدم ، وتحديد هويته لتحجيم الاستخدام غير الآمن لشبكة الإنترنت ، والمساعدة في تتبع مرتكبي الجرائم الإلكترونية.

٤- التوعية بجرائم الإنترنت والمخاطر الناجمة عنها من قبل وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية ، ومنظمات المجتمع المدني ، وأهمية الارتقاء بالمستوى المعلوماتي والمعرفي للمواطنين لدرء أخطار تلك الجرائم ، وما ينجم عنها من أضرار مادية ومعنوية.

٥- إصدار القوانين لتأمين استخدام شبكة الإنترنت ، ومواجهة الجرائم الإلكترونية وحماية مستخدمي الشبكة من أي انتهاك أو سلوكيات عدائية تستهدف ممتلكاتهم أو حرماتهم الشخصية.

٦- إنشاء إدارة متخصصة بوزارة الداخلية لتلقي بلاغات المواطنين ضحايا الجرائم الإلكترونية والأنماط الإجرامية المستحدثة والممارسات غير المشروعة ، بأساليب تكنولوجية متطورة وحمايتهم من عمليات الاختراق والسطو الإلكتروني.

٧- ضرورة تأسيس محاكم متخصصة للنظر في القضايا المتعلقة بالجرائم الإلكترونية بأنماطها المختلفة ؛ كسرقة الحسابات البنكية، وقضايا السب

والقذف والتشهير ، عمليات الابتزاز الإلكتروني، في محاولة للحد من هذه الجرائم ومعاقبة مرتكبيها ، وذلك لحماية الفضاء الإلكتروني وتحقيق العدالة الجنائية.

المراجـــع

١- محمود الرشيدي ، العنف في جرائم الإنترنت : أهم القضايا : الحماية والتأمين ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ص١٣.

2- Michel Dion, Corruption, Fraud and Cybercrime as Dehumanizing Phenomena, International Journal of Social Econmics, Vol. 38 lss, 2011, pp. 466-476.

3- J.M. Kizza, Ethical and Social Issues in the Information Age, Texts in Computer Science, DOI 10.1007/1978, Springer-Verlag London Limited 2010, p. 187.

٤- فهد عبد العزيز الطيار ، رأس المال الاجتماعي السلبي وعلاقته بانتشار الجرائم الإلكترونية بين الشباب في المجتمع السعودي ، مجلة الاجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض ، ٢٠١٧ ، ص١٩٣.

5- James Cowley, The Relevance of Stakeholder: Theory and Social Capital Theory in the Context of CSR in SMES : An Australian Perspective Published Online Springer Science and Business Media Dordrecht 2012, p. 416.

6- Ibid, p. 416.

7- Fawzi Cassim, Addressing the Growing Spectre of Cyber Crime in Africa : Evaluating Measures Adopted by South Africa and Other Regional Role Players, in : The Comparative and International Law Journal of Southen Africa Vol. 44, No. 1 March 2011, pp 123-138.

8- Ibid, p. 138.

٩- راجع : قرار وزير الداخلية المصري رقم ١٣٥٠٧ لسنة ٢٠٠٢ بشأن إدارة مكافحة جرائم الحاسب الآلي وشبكة المعلومات التابعة للإدارة العامة للمعلومات والتوثيق ، القاهرة ، ٢٠٠٢.

١٠- عبد العال الديربي ومحمد صادق إسماعيل ، الجرائم الإلكترونية ، الطبعة الأولى ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص١١٠.

١١- مصطفى مرتضى علي محمود ، جرائم الإنترنت في المجتمع السعودي ، مجلة كلية الآداب جامعة الزقازيق ، العدد ٤٤ ، ٢٠٠٨.

١٢- إيناس غزال ، جرائم الإنترنت في المجتمع المصري ، دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي في مدينة الإسكندرية ، مجلة شئون اجتماعية ، السنة ٢٨ ، العدد ١١٠ ، الإمارات ، ٢٠١١.

١٣- صفاء علي رفاعي ، الوعي الاجتماعي بالجرائم الإلكترونية في مصر : دراسة ميدانية على محافظة الاسكندرية ، المجلة العلمية لكلية الآداب – جامعة أسيوط ، العدد ٦٣ ، يوليو ٢٠١٧.

١٤- زين العابدين مخلوف ، الجرائم المعلوماتية " طبيعتها – دوافعها – مستقبلها " : رؤية اجتماعية ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة المنيا ، المجلد الثاني ، العدد ٥٨ ، أكتوبر ٢٠٠٥.

١٥- هاني خميس ، رؤى الشباب نحو الجرائم المعلوماتية في المجتمع المصري : دراسة سوسيولوجية على عينة من طلاب جامعة الإسكندرية ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الرابع والخمسون ، العدد الثاني ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، يوليو ٢٠١١.

16- Shan Liam Horgan , Cyber Crime and Everyday Life : Exploring Public Sensibilities Towards the Digital Dimensions of Crime and Disorder, Phd, University of Edinburgh, UK, 2019.

* أبرزت هذه الدراسة ما يسمى بالجرائم المعولمة أو الجرائم عابرة القوميات وجرائم الائتمان المصرفي وذلك في ضوء تحليل مضمون لتقارير الأمن العام بوزارة الداخلية ، انظر : السيد عوض ، التطور التكنولوجي والجريمة ، المجلة الدولية للآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، المؤسسة العربية للبحث والنشر العلمي والتنمية البشرية ، العدد (١٦) ، القاهرة ، ديسمبر ٢٠١٨.

١٧- قرار إنشاء سجن شديد الحراسة بجمصة – محافظة الدقهلية بالقرار رقم ١٧٥٠ لسنة ٢٠١٣ بشأن إنشاء " ليمان جمصة " بدائرة مديرية أمن الدقهلية يودع فيه المحكوم عليهم بعقوبتي السجن المؤبد والسجن المشدد من السجناء الرجال.

انظر جريدة البديل https://elbadil.net/2013/08 بوابة أخبار اليوم

٢٠١٣/٨/٢٥

https://www.masres.com/akhbarelyomgate/202337

18- Gennaro F. Vito and Ronald M. Holmes, "Criminology : Theory Research and Policy", Wadsworth Publishing Co., California, 1994, p. 172.

١٩- سمير نعيم أحمد وماجدة السيد حافظ ، الجريمة والمجتمع ، مطبوعات جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص١٢٤.

20- Halder, D. and Jaishankar, K. Cyber Crime and the Victimization of Woman : Laws Rights and Regulations, "Fear of Crime : A Review of the Literature ". International Review of Victimology, Hershey, PA, USA : IGI Global, Hale C., 1996, pp. 79:150.

٢١- أحمد محمد اللوزي ، الجريمة الإباحية الإلكترونية كما نظمها قانون جرائم المعلومات الأردني ، دراسات علوم الشريعة والقانون ، العدد الثالث ، عمادة البحث العلمي ، الجامعة الأردنية ، الأردن ، ٢٠١٥ ، ص١٥٠.

٢٢- هاني خميس ، رؤى الشباب نحو الجرائم المعلوماتية في المجتمع المصري ، مرجع سابق ، ص٨٨.

23- Tavni, Herman, T., Ethics and Technology in an Age of Information and Communication Technology, Wiley, John Wiley and Sons Inc, 2004, p. 183.

نقلاً عن : هاني خميس ، المرجع السابق مباشرة ، ص٨٨

24- Anthony Walsh and Graig Hemmens, Introduction to Criminology, Los Angeles, London, New Delhi, Singapore, Copyrights by Sage Publication, Inc, 2008, p. 415.

٢٥- في عام ٢٠٠٠ أقرت وزارة العدل الأمريكية تصنيفًا لجرائم الحاسب الآلي تضمن : السطو على بيانات الحاسب ، حقوق الطبع ، عمليات القرصنة ، سرقة الأسرار التجارية باستخدام الحاسب ، الصور الفاضحة واستغلال الأطفال ، تزوير الماركات التجارية باستخدام الحاسب الآلي ، غسيل الأموال عبر شبكة الإنترنت. وفي أبريل ٢٠٠٠ صنف مكتب التحقيقات الفيدرالي الجرائم الإلكترونية في اقتحام شبكة الهواتف العامة والخاصة بواسطة الحاسب ، التجسس الصناعي ، اقتحامات السرية المؤرخة على بعض المواقع الإلكترونية .. لمزيد من التفاصيل انظر : عبد الفتاح بيومي حجازي ، الدليل الجنائي والتزوير في جرائم الكمبيوتر والإنترنت ، د.ن ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٥ : ٨ .

٢٦- حفوظة الأمير عبد القادر ، الجريمة الإلكترونية وآليات التصدي لها ، ضمن أعمال الملتقى الوطني : آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية في التشريع الجزائري ، الجزائر ، مارس ٢٠١٧ ، ص٩١.

٢٧- نائلة عادل قورة ، جرائم الحاسب الآلي الاقتصادية : دراسة نظرية وتطبيقية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٨.

٢٨- محمد علي سكيكر ، الجريمة المعلوماتية وكيفية التصدي لها ، كتاب الجمهورية ، أكتوبر ٢٠١٠ ، ص ٣٩.

٢٩- عبد الحليم موسى يعقوب ، الإعلام الجديد والجريمة الإلكترونية ، الدار العالمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، د.ت ، ص٢٠١.

٣٠- كامل السالك ، الجريمة الإلكترونية ، في ندوة التنمية ومجتمع المعلوماتية ، الجمعية السورية للمعلوماتية ، حلب، أكتوبر ٢٠٠٠ ، ص ١٨.

٣١- نهلا عبد القادر المومني ، الجرائم المعلوماتية ، الطبعة الثانية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، ٢٠١٠ ، ص ص ٥٦ : ٥٧.

٣٢- محمد علي سكيكر ، مرجع سابق ، ص ص ٤٩ : ٥٠ .

٣٣- عبد العال الديربي ومحمد صادق إسماعيل ، الجرائم الإلكترونية ، الطبعة الأولى ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ص ٥٨ ، ٥٩.

٣٤- نشر (دونالد كريسي) مقالاً مفصلاً حول نظريات التعلم الاجتماعي وكيفية اكتساب بعض الأفراد السلوك الإجرامي عن طريق التعلم ولمزيد من التفاصيل انظر :

Donald Cressey, Crime in : R. Merton and R. Nisbet, Contemporary Social Problems, New York, 1965, p.169.

35- Don G. Gibbons, Society Crime and Criminal Carreers : An Introduction to Criminology, Third Edition, Prantice Hall of India – New Delhi, 1978, pp. 189:190.

36- David Smith, Criminology for a Social Work, Macmillan, Press, LTD, England, 1995, p. 32.

37- Ibid, p. 32.

38- Urs, Vrenirtak, Buddhist Economics, The Pamphlet, An Economics of Pease, Cambridge Publishing, December 2001, p. 12.

٣٩- محمد عارف ، الجريمة في المجتمع : نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي ، الطبعة الثانية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨١، ص ٤٥٢.

40- David Smith, Criminology for A Social Work, op.cit., pp. 33 : 34.

41- Ibid, p. 34.

٤٢- هاني خميس عبده ، سوسيولوجيا الجريمة والانحراف ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٨ ، ص ٤٥.

٤٣- لا يقتصر استخدام مفهوم الثقافة الفرعية Sub-Culture على مجال علم الإجرام ، ولكن استخدمه العديد من العلماء الاجتماعيين في تحليل الظواهر الاجتماعية المختلفة ، ومع ذلك فهو يستخدم بشكل واضح في كتابات الجريمة والانحراف ، وبخاصة منذ أن نشر " ألبرت كوهن Albert Kohen " كتابه (الأولاد الجانحون) عام ١٩٥٥ Delinquent Boys والذي حاول من خلاله توضيح الملامح المميزة للانحراف ، وذلك للشباب من أبناء الطبقة العاملة في مفهوم "فساد الحالة" Status Frustration. مشيرًا إلى أن الثقافة الفرعية تعد عاملًا مسببًا للانحراف .. لمزيد من التفصيل راجع :

44- David Smith, Criminology for a social work, op. cit., p. 33.

٤٥- سمير نعيم أحمد وماجدة السيد حافظ ، الجريمة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٣ : ١٢٤.

- يؤكد (سذرلاند) أن السلوك المنحرف يكتسب من خلال عملية التعلم من خلال اختلاط الفرد بنماذج إجرامية منحرفة ، وذلك في معرض حديثه عن مفهوم المخالطة Deferential Association لمزيد من التفصيل أنظر :

1- Frances Heidensohn, Crime and Society, Honhkonhg, 1989, p. 151.
2- Donald Cressey, Crime in: R. Merton and R. Nisbet, Contemporary Social Problems, op. cit., p. 130.

- تستند نظرية الوصم الاجتماعي عند (تانينباوم) Tannenbum إلى عملية تشكيل المجرم من خلال تلقيب وتعريف وتحديد وعزل ووصم وتأكيد وخلق الوعي بالذات ، بحيث يصبح الشخص الموصوم صورة مطابقة لما وصف به ، وقد أكد ذلك " بيكر " Becker من خلال رد فعل المجتمع تجاه السلوك الانحرافي.

- لمزيد من التفصيل أنظر :

سامية محمد جابر ، الجريمة والقانون والمجتمع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٧، ص ١٥٢.

٤٦- محمود الرشيدي ، العنف في جرائم الإنترنت ، مرجع سابق ، ص ص ٨٣ : ٨٤.

٤٧- عبد الفتاح بيومي حجازي ، الجريمة في عصر العولمة ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ص ١٦٠ : ١٦٢.

٤٨- رياض فتح الله ، جرائم بطاقة الائتمان ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، القاهرة ، ص ١٤ .

٤٩- عمرو عبد المعطي ، الحماية الجنائية لبطاقات الائتمان ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد ٤٢ ، العدد الثالث ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٩ ، ص ٨٤.

٥٠- إدارة مكافحة جرائم الحاسبات ، الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق ، وزارة الداخلية ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، القضية رقم ٨٥٠٦ مركز دكرنس – دقهلية لسنة ٢٠٠٩ حيث قام مجموعة من الأشخاص في مصر والولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق من خلال شبكة الإنترنت الدولية للسطو المعلوماتي على بيانات البطاقات الائتمانية لبعض الأمريكيين من خلال اتباع أساليب احتيالية عبر التواصل معهم الكترونيًا من خلال البريد الإلكتروني ، ثم استغلال تلك البيانات ، وإجراء تحويلات من حسابات المجني عليهم إلى حسابات وهمية خاصة بالأمريكيين ، حيث يحصلون على نسبة منها ، وتحويل الجزء المتبقي إلى شركائهم في مصر من خلال تجنيد عدد من الشباب لاستلام تلك التحويلات لإبعاد الشبهة عنهم.

٥١- حاتم عبد الرحمن ، الإجرام المعلوماتي ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٢، ص ١٠١.

٥٢- محمود الرشيدي ، العنف في جرائم الإنترنت ، مرجع سابق ، ص ١٠٠.

٥٣- المرجع السابق ، ص ١٠٨.

٥٤- أحمد حسام تمام ، الحماية الجنائية لتكنولوجيا الاتصالات : دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٣.

٥٥- غنام محمد غنام ، دور قانون العقوبات في مكافحة جرائم الكمبيوتر والإنترنت ، دار الفكر والقانون، المنصورة ، ص ص ١٥٩ : ١٦٠ .

٥٦- عبد الفتاح بيومي حجازي ، التزوير والأدلة الجنائية في جرائم الكمبيوتر والإنترنت ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ٢٠١٧ ، ص٧.

٥٧- عبد العال الديربي ومحمد صادق إسماعيل ، الجرائم الإلكترونية ، مرجع سابق ، ص ١١٢.

58- Gottfredson, M.R. and Herschi, T, A General Theory of Crime, California: Stan Ford University Press, 1990, p. 5.

٥٩- عبد العال الديربي ومحمد صادق إسماعيل ، الجرائم الإلكترونية ، مرجع سابق ، ص ٤٩.

60- Frances Heidensohn, Crime and Society, op. cit., p. 151.

61- Charles H. Mc. Cophy, Deviant Behaviour Crime Conflict and Internet Groups, Macmillan Publishing Company, N. Y. 1985, p. 56.

٦٢- إبراهيم بدران ، الثقافة العربية وعصر المعلومات ، في مجلد الثقافة العربية في القرن الحادي والعشرين ، المنظمة العربية للتربية والثقافة ، تونس ، ١٩٨٨ ، ص ٢٦٧.

٦٣- محمود الرشيدي ، العنف في جرائم الإنترنت ، مرجع سابق ، ص ٧٦.

64- John Tierny, Criminology : Theory and Context, Prentice hall : Harvester Wheatsheaf, London-New York, 1994, p. 14.

٦٥- نسرين عبد الحميد نبيه ، الجريمة المعلوماتية والمجرم المعلوماتي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية، ٢٠٠٨ ، ص ٤٤.

٦٦- محمود الرشيدي ، العنف في جرائم الإنترنت ، مرجع سابق ، ص٧٠.

٦٧- أحمد أبو زيد ، في القيم النسائية الإيجابية في الموروثات الثقافية ، المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية: تحديات العصر وآفاق المستقبل ، القاهرة ١٨: ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٠ ، ص ص ١٤: ١٥.

٦٨- حسن سلام ، الشباب وحركات التمرد ، الديمقراطية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرم ، القاهرة ، العدد السادس ، ٢٠٠٢ ، ص ٨٩.

٦٩- السيد يس ، في مفهوم العولمة ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ١٨.

70- Gerny, Globalization and Changing Logic of Collective Action, International Organization, Vol. 49, 1995, p. 625.

71- Ibid, p. 626.

72- Alison Brysk, Globalization and Human Rights, Berkley, London University of California, Los Angles, 2002, pp. 242 : 243.

٧٣- محمود الرشيدي ، العنف في جرائم الإنترنت ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .

٧٤- المرجع السابق ، ص ص ٨٣ : ٨٤.

75- United Nations office on Drugs and Crime, Comprehensive Study on Cybercrime, United Nations, 2013, p. 20.

٧٦- محمود الرشيدي ، العنف في جرائم الإنترنت ، مرجع سابق ، ص ٦٦.

٧٧- حسن محمد ربيع ، مبادئ علمي الإجرام والعقاب ، د.ن ، ١٩٩١ ، ص ص ٣١٢ : ٣١٤.

٧٨- أنتوني سميث ، نحو ثقافة عالمية ، ترجمة عبد الوهاب علوب ، المشروع القومي للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ص ١٦٦ : ١٦٧.

٧٩- أحمد مجدي حجازي ، الاستهلاك والتنمية الاجتماعية ، المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية في مصر ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، أبريل ٢٠٠١، ص ٣.

80- Doto-Mary Cowway, Cultural Assimilation and Consumption Behaviours : A Methodological Investigation, Journal of Managerial Issues, Vol. 12, Issue 4, Winter 2000, p. 427.

٨١- أحمد زايد وآخرون ، الاستهلاك في المجتمع القطري : أنماطه وثقافته ، مركز الوثائق للدراسات، جامعة قطر ، الدوحة ، ١٩٩١ ، ص ٢٧.

٨٢- عثمان سيد أحمد ، الشباب وأوقات الفراغ ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠١ ، ص٦٧.
٨٣- المرجع السابق ، ص٦٧.
٨٤- إيمان خليل كامل ، التحولات في بنية الثقافة الاستهلاكية في المجتمع المصري : دراسة سوسيولوجية لأنماط الاستهلاك المتغيرة في حضر مصر بالتطبيق على مدينة إقليمية مختارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة بنها ، ٢٠٠٦ ، ص ١٥٤.
٨٥- عالية أبو دوية ، الشباب وأساليب إدارة الوقت ، في : ندوة قضايا الشباب المصري : تحديات الحاضر وآفاق المستقبل ، كلية البنات، جامعة عين شمس ، أبريل ٢٠٠٥ ، ص ص ٨٠: ٨١.
٨٦- أحمد زايد ، عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية في : عالم الفكر ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، المجلد ٣٢ ، العدد الأول ، الكويت ، يوليو – سبتمبر ٢٠٠٣ ، ص١٩.
٨٧- أحمد مجدي حجازي ، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية ، رؤية تقدير عن العالم الثالث ، في عالم الفكر ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، المجلد ٢٨ ، العدد الثاني ، الكويت ، ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ١٣٠.
٨٨- عبد الباسط عبد المعطي ، العولمة وأدوار الأسرة في التعليم ، ورقة رؤية في : العولمة والتعليم والتنمية البشرية ، منتدى التنمية البشرية ، القاهرة ، ٢١ : ٢٢ فبراير ٢٠٠١ ، ص ٥٩.
٨٩- إيمان محمد عز العرب ، ثقافة الطلبة بين الوعي الحضاري وغزو العولمة ، دراسة ميدانية على عينة من الطلبة ، مجلة كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، العدد التاسع والخمسون ، أكتوبر ٢٠٠٤ ، ص ٢٢٠.
٩٠- عبد الخالق عبد الله ، العولمة وجذورها وفروعها وكيفية التعامل معها ، عالم الفكر ، العدد الثاني، الجزء (٢٨) ، أكتوبر – ديسمبر ١٩٩٩ ، الكويت ، ص ص ٧٩ : ٨٠ .

٩١- مصطفى مرتضى ، الواقع العربي في عصر العولمة ، حوليات كلية الآداب – جامعة عين شمس ، أبريل – يونيو ٢٠٠٢ ، ص ١٢٥.

٩٢- علي ليلة ، تآكل الرفض الشبابي ، تأملات مع بداية ألفية ثالثة ، منشورات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب – جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٢.

٩٣- محيي الدين إسماعيل الديهي ، تأثير شبكات التواصل الاجتماعي الإعلامية على جمهور المتلقين، الطبعة الأولى ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، ٢٠١٥ ، ص ٢٤٥.

٩٤- طور هذا المصطلح كل من " ريتشارد كلوارد " و " لويد أوهلين " R. A Cloward and L.B. Ohlin في كتابهما " الجناح والفرصة Delinquency and opportunity وقد حاولا الربط بين نظرية ميرتون عن (اللامعيارية) وبين تراث مدرسة شيكاغو في علم الاجتماع عن النقل الثقافي ، وبين نظرية المخالطة الفارقة بهدف تأسيس نظرية عامة تربط بين الثقافات الفرعية الجانحة وبين مدى الفرص المتفاوتة لارتكاب الجريمة .. لمزيد من التفصيل انظر :

- جون سكوت وجوردون مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة أحمد زايد وآخرون ، الطبعة الثانية ، المجلد الأول ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ص ٢٨٧.

٩٥- محمود عبد الفضيل ، مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠١ ، ص ص ١٠ : ١٢.

٩٦- جمال أبو شنب ، العلم والتكنولوجيا والمجتمع منذ المرحلة البدائية وحتى الآن ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٧ ، ص ١٨٨.

٩٧- إبراهيم بدران ، الثقافة العربية وعصر المعلومات في مجلد مستقبل الثقافة العربية في القرن الحادي والعشرين ، المنظمة العربية للتربية والثقافة ، تونس ، ١٩٨٨ ، ص٢٦٧.

٩٨- تقارير الأمن العام (الجرائم الإلكترونية) ، إدارة البحث الجنائي ، القاهرة ، ٢٠١٤.

٩٩- السيد علي شتا ، علم الاجتماع الجنائي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص ص ٢٣ : ٢٤.

١٠٠- رانيا حاكم كامل ، جرائم الإنترنت في المجتمع المصري : دراسة ميدانية بمدينة القاهرة ، مجلة البحث العلمي في الآداب ، العدد ١٦ ، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية ، جامعة عين شمس، ٢٠١٥ ، ص ٣١١.

١٠١- مصطفى مرتضى ، الواقع العربي في عصر العولمة ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

102- Howard Rigingold, Virtual Community, 2000, http://www.userin(R) vchoal.com

١٠٣- محمد بيومي ، سيكولوجية العلاقات الأسرية ، دار قباء للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص١٤.

١٠٤- عزة صيام ، نحو بعض التطورات الآنية والمستقبلية لطائفة من الشباب الجامعي إزاء بعض القضايا المجتمعية في مصر ، دراسة ميدانية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة أسيوط ، العدد ١٧ ، ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص٨١.

١٠٥- فيلر سليتر ، مدرسة فرانكفورت : نشأتها ومغزاها ، وجهة نظر ماركسية ، ترجمة : خليل كلفت، المشروع القومي للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص١٦٨.

106- J.M. Kizza, Ethical and Social Issue in the Information age, op. cit., p. 194.

١٠٧- السيد عوض ، التطور التكنولوجي والجريمة ، مرجع سابق ، ص ٢٣٧.

دليل مقابلة

السـنـ :

محل الإقامة :

الحالة الاجتماعية :

المستوى التعليمي :

المهنة قبل دخول السجن :

نمط الجريمـة :

مدة العقوبـة :

دوافع الجريمة :

دوافع ذاتيـة :

الرغبة في التعلم – الرغبة في الثراء – إثبات الذات والتفوق التكنولوجي – الرغبة في الانتقام

دوافع موضوعية :

(اقتصادية – اجتماعية – الرغبة في الثراء – الثقافة الاستهلاكية – الطمع – الانتقام – إثبات الذات والتفوق التكنولوجي – عوامل مجتمعية (الفقر وتدني مستوى المعيشة والبطالة) – المهنة وبناء الفرص الإجرامية)

– دور شبكات التواصل الاجتماعي في ارتكاب الجريمة

– مدى الالتزام بالقيم الاجتماعية للأسرة والمحيط الاجتماعي وتأثيرها على طرق أبواب الجريمة الإلكترونية

– مدى العود إلى الجريمة الإلكترونية – تأثير السجن على الأسرة والأبناء

– العائد من الجريمة (مادي – معنوي)

– ظروف الاتهام

– الإيجابيات والسلبيات التي تحققت جراء ارتكاب الجريمة

– تأثير السجن على النظرة الإجمالية للحياة – تأثير الجريمة على المجتمع – رؤية المستقبل

حالات الدراسة

م	السن	محل الإقامة	الحالة الاجتماعية	المؤهـــل	المهنـــة	نمط الجريمة	دوافع الجريمة	الحكـم	الحالة بعد دخول السجن	رؤية المستقبل
١	٢٩ سنة	كفر سعد – دمياط	أعزب	سياسة واقتصاد	رئيس قطاع بوزارة البترول بالكويت	تهديد وتشهير	استغلال الصور الشخصية في التشهير والابتزاز لوالد خطيبته	٣ سنوات	الشعور بالظلم	الوصمة – الإصرار على الانتقام
٢	٢٨ سنة	الفيوم	أعزب	بكالوريوس هندسة	مهندس مدني	التشهير والتهديد بالصور الشخصية	التهديد لاسترداد المصوغات الذهبية بعد الانفصال عن خطيبته	٣ سنوات	تأنيب الضمير	الإصرار على عدم العود إلى الجريمة
٣	٢٦ سنة	القاهرة	أعزب	بكالوريوس علوم ميكروبيولوجي	في مجال التحاليل الطبية	ابتزاز الكتروني	دوافع مادية بالدرجة الأولى التهديد بالصور والفيديوهات للحصول على الأموال من زوجته السابقة	٣ سنوات	التأثير على الأسرة ،الوصم الاجتماعي	التفكير في الحصول على الماجستير .
٤	٤٢ سنة	الشرقية	متزوج	إعدادية عسكرية	محل تجاري	التهديد بالصور الشخصية للحصول على الأموال (ابتزاز)	تهديد والد خطيبته بالصور الشخصية للحصول على الأموال	٣ سنوات	مخالطة المجرمين ، الإصرار على عدم للجريمة	التفكير في عمل مشروع والإقلاع عن التفكير الإجرامي
٥	٢٣ سنة	الإسماعيلية	أعزب	ثانوية أزهرية	طالب	خطف وتعذيب وتصوير وتهديد	انتقام من الضحية بخطف ابنه وتعذيبه وتصويره ونشر الفيديو على اليوتيوب	١٠ سنوات	أودع مؤسسة الأحداث بالإسماعيلية ثم أحداث المرج ثم سجن شديد	الوصم الاجتماعي ، عدم الندم على الجريمة
٦	٣١ سنة	الجمالية – دقهلية	أعزب	دبلوم صناعي	صاحب محل ملابس	تهديد واعتداء على حرمة الحياة الخاصة وإفشاء الأسرار	الابتزاز الإلكتروني من خلال عمل فيديوهات لراغبي المتعة الحرام والمساومة نظير مبالغ مالية	٦ سنوات	التأثير على الأسرة	السفر للخارج نظرًا لوصم الأسرة وعدم قدرة أبناء أشقائه على دخول الكليات العسكرية.
٧	٣٤ سنة	دمياط	أعزب	شريعة وقانون جامعة الأزهر	محامي	سب وقذف وتهديد باستخدام الواتساب	المطالبة بالمصوغات الذهبية ، رفضت خطيبته فأرسل لوالدها رسائل تهديد مرفقة بصور للتشهير بابنته	٥ سنوات ثم استأنف الحكم وتم الحكم بسنة واحدة وغرامة ٢٠.٠٠٠	تعاطي المخدرات داخل السجن، الشعور بالندم	تحول الحالة من رجل قانون إلى رجل ضد القانون ، الشعور بالندم

م	السن	محل الإقامة	الحالة الاجتماعية	المؤهـــل	المهنـــة	نمط الجريمة	دوافع الجريمة	الحكـم	الحالة بعد دخول السجن	رؤية المستقبل
								جنيه		
٨	٣٣ سنة	كفر الشيخ	أعزب	معهد اتصالات	صاحب محل حلاقة	تشهير وتهديد بالصور الشخصية	تزوج من سعودية أثناء عمله في محل اتصالات ثم أجبره شقيقها على الطلاق وإنهاء عقده وترحيله فهددها بصور وفيديوهات	٣ سنوات	الرغبة في الالتزام بالقانون	العودة إلى عمله الأصلي والإقلاع عن التفكير في الانتقام
٩	٢٨ سنة	قرية الخيارية – مركز المنصورة – دقهلية	أعزب	بكالوريوس تربية – قسم لغة إنجليزية	مدرس لغة إنجليزية الأم / أستاذة جامعية	اختراق حسابات بنكية	اختراق حسابات بنكية بمساعدة شركائه في جورجيا ونيجيريا مقابل نسبة له	٧ سنوات	الشعور بالندم ورعاية والدته	معاودة العمل كمدرس
١٠	٣٠ سنة	القاهرة	أعزب	بكالوريوس تجارة إدارة أعمال	مدخل بيانات وإنشاء مواقع الكترونية	قرصنة شبكات والاستيلاء على المال العام والتزوير	دوافع مادية في مساعدة الآخرين لاستعادة حساباتهم الإلكترونية المسروقة ، التصنت على المكالمات لحساب الآخرين ، كشف الخيانات الزوجية بمقابل مادي	سنتان	الشعور بالندم ، التصميم على عدم العودة للجريمة بسبب زيارة والدته له بالسجن	العمل بمجال الاستيراد والتصدير
١١	٣٥ سنة	القاهرة	أعزب	ماجستير حاسبات ومعلومات	صاحب شركة اتصالات	سرقة كروت ائتمان	تركيب كاميرات بماكينة الدفع الإلكتروني الخاصة بالشركة وتسجيل الأرقام السرية وسحب حسابات العملاء باستخدام (ماستركي) الطمع لتوسيع نشاط الشركة	سنتان	الوصم الاجتماعي من قبل المجتمع ككل	التفكير في مستقبل بلا جريمة

م	السن	محل الإقامة	الحالة الاجتماعية	المؤهـــل	المهنـــة	نمط الجريمة	دوافع الجريمة	الحكـم	الحالة بعد دخول السجن	رؤية المستقبل
١٢	٣٤ سنة	القاهرة	متزوج	مؤهل جامعي	صاحب شركة استيراد وتصدير	سرقة كروت ائتمان	تركيب كاميرات بماكينة الصرف الآلي متصلة بكاميرا أخرى بمكتبه، سرقة الأرقام السرية وحسابات العملاء، الطمع وتطلعات الاستهلاك	سنة واحدة	تفكك الأسرة والانفصال عن الزوجة – الوصم الاجتماعي	عدم العودة إلى الجريمة
١٣	٣٥ سنة	القاهرة	متزوج	دكتوراه	صاحب شركة اتصالات	سرقة كروت ائتمان	تركيب كاميرات وسرقة حسابات العملاء (الطمع)	سنة واحدة	ضياع الشركة والمستقبل الوظيفي – الإحساس بالذنب	عدم العودة للجريمة
١٤	٣٣ سنة	منية النصر –دقهلية	أعزب	مؤهل جامعي	موظف بميناء بورسعيد	سرقة كروت ائتمان	التعرف على الرقم السري للعميل وتتبعه وسرقة (الفيزا كارد) وسحب رصيده (الحاجة للمال)	٣ سنوات	الفصل من العمل ، الوصم الاجتماعي	عدم العودة للجريمة
١٥	٣٠ سنة	مركز ببا (بني سويف)	متزوج	ماجستير حاسبات	صاحب شركة استيراد وتصدير	ابتزاز وسرقة بيانات كروت الائتمان	إنشاء صفحة مزيفة على الإنترنت وإيهام الضحايا بكسب جوائز مالية لإرسال بياناتهم والاستيلاء على أرصدتهم	٣ سنوات	تكفكك الأسرة ، ضياع المستقبل الوظيفي ، الوصم الاجتماعي	عدم العودة إلى الجريمة
١٦	٣٩ سنة	المنصورة	متزوج	دبلوم صناعي	صاحب ورشة ألوميتال	تشهير وسب وقذف	إرسال صور لزوجته السابقة (زواج عرفي) على الواتس للتهديد صور خاصة في غرفة النوم	سنتان	تدمير الأسرة ، الاختلاط بالمجرمين	عدم العودة إلى التفكير الإجرامي
١٧	٢٧ سنة	دكرنس – دقهلية	أعزب	بكالوريوس تجارة	مندوب شركة تجميل	تهديد وتعذيب	تعذيب خطيب أخته لتهديده له بصورها فاستدرجه بمساعدة أحد أقاربه وتعذيبه وإصابته	٥ سنوات	الوصم الاجتماعي	الشعور بالندم في ضياع المستقبل
١٨	٢٣ سنة	بلقاس – دقهلية	أعزب	معهد اتصالات	عامل في كافيتريا	تهديد وابتزاز	تهديد صديقة خطيبته بصور لها نقلتها خطيبتي على تليفونها ثم قمت بابتزازها لدفع مبالغ مالية	٦ سنوات	تركتني خطيبتي	السفر للخارج والندم على الجريمة
١٩	٣٤	القاهرة	متزوج	ليسانس حقوق	العمل بمكتب محاماة	أموال عامة	مسح البيانات الخاصة بالعملاء	٥ سنوات	الوصم الاجتماعي	السفر للخارج

م	السن	محل الإقامة	الحالة الاجتماعية	المؤهـــل	المهنـــة	نمط الجريمة	دوافع الجريمة	الحكـم	الحالة بعد دخول السجن	رؤية المستقبل
	سنة						الأجانب وإدخال بيانات أخرى عن طريق ماكينات متخصصة وسرقة الحسابات			
٢٠	٢٣ سنة	نبروه المنصورة	أعزب	متوسط	موظف	قرصنة كمبيوتر وهاكرز	الحصول على المال من خلال اختراق حسابات بنكية	سنتان	تفكك الأسرة وطلاق الزوجة	البعد عن النشاط الإجرامي
٢١	٢١ سنة	المنصورة	أعزب	متوسط	موظف	تشهير وسب وقذف	الانتقام والتهديد بالصور الشخصية لخلافات مع زميلي بالعمل (سرقة تليفون ونسخ ما عليه من صور شخصية مع خطيبته)	٣ سنوات	الاختلاط بالمجرمين	عدم العودة للجريمة
٢٢	٢٦ سنة	القاهرة	أعزب	متوسط	موظف	ابتزاز	التهديد بالفيديوهات والمحادثات الصوتية للحصول على المال	٦ سنوات	الوصم الاجتماعي	السفر للخارج

Social and cultural dimensions of electronic crimes in Egypt

(An analytical study of a group of cases in the maximum security prison in Gamasa - Dakahlia Governorate)

Abstract

The researcher began the study by a theoretical presentation of two main issues. The first issue is electronic crimes: their patterns and classifications. This issue included information fraud crimes such as fraud and deception to transfer money and stealing credit cards and the crimes against other persons such as electronic extortion, defamation crimes, electronic retaliation, wiretapping or capturing electronic messages, insulting and defamation.

As for the second issue, the researcher handled the most important effective variables in the electronic crimes such as the subjective factors (the desire to learn, the desire to become rich, self – achievement, electronic superiority and the desire of revenge) and the objective factors (shifts in the social construction process, globalization, social networks, the family and the nature of the contemporary life of the family, education and criminal tendencies, the culture of consumption and the increased ambition of youth, unemployment, the economic pressures, the nature of the professions that provide the criminal opportunities and the malfunction of the cultural values).

The study adopted the descriptive approach in order to reveal all the variables related to the electronic crimes. As for the instruments of the study, the researcher conducted a case study of a group of the prisoners from the high-security prison in Gamasa, Dakahlia Governorate, for 22 criminals who have committed various types of electronic crimes.

A conceptual framework was developed to investigate the subject of the study. This conceptual framework included some theories such as the theory of Anomi or non-standardization, the theory of opportunity structure by Cluard and Ohlen and the theory of delinquent subculture and the theory of culture conflict by Celine in order to explain the factors that lead to the various forms and patterns of

electronic crimes. These theories have attempted to explain the criminal behavior by relying on the social learning theories that frequently use the concepts of imitation, the social role and differential exposure, all of which refer to the processes through which a person learns the criminal behavior.

As for the results of the field study, the discussion of the results revealed some important considerations:

1- The types of the electronic crimes varied according to the studied cases. There were insulting, defamation, hacking bank accounts, stealing credit card, threats and extortion via the Internet.

2- The most obvious motives for these crimes have been determined as being greedy and the desire to be rich and the desire to achieve materialistic success, especially the crimes of hacking bank accounts, networks piracy, stealing credit cards and electronic extortion.

3- Electronic crimes represent a threat to the national security of societies. One of the most prominent motives - according to the results of the study - is the desire of revenge.

Key Words: Electronic Crimes - Social Dimensions - Cultural Dimensions.

شئون أعضاء هيئة التدريس

مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام بوزارة الداخلية

تحية طيبة ... وبعد،،،

نحيط سيادتكم علماً بأن السيدة الدكتورة / **فتحية السيد محمد أحمد الحوتي** - تشغل وظيفة أستاذ مساعد بقسم الاجتماع بالكلية و مازالت على رأس العمل حتى تاريخه.

وقد أعطي لسيادتها هذا الخطاب بناءً على طلبها وذلك لتقديمه لسيادتكم لتسهيل مهمتها في إجراء بحث ميداني في موضوع الجرائم الالكترونية وجرائم السرقات ببعض سجون محافظة الدقهلية.

"وتفضلوا بقبول فائق الشكر"

عميد الكلية

أ.د رضا محمد سيد أحمد

د/ فتحية السيد الحوتي ٢٩/٧/٢٠٠٤

إفادة س

قـطـاع الســجون
منطقـــة ســجون جمصه
سجن شديد الحراســة بجمصة

إفـــادة

قامت الأستاذة الدكتورة /فتحية السيد الحوتى الأستاذ المساعد بكلية الأدب قسم الاجتماع بجامعة المنصورة بإجراء دراسة ميدانية على عينة من نزلاء سجن شديد الحراســـــة بجمصة من مرتكبي الجرائم الالكترونية

وهذه أفاده منا بذلك

وتفضلوا بقبول وافر وا لتقدير والاحترام

تحرير في/
٢٠١٨/٣/١٨

مأمور السجن

عميد/
شعبان النجار

صورة توضح موقع
سجن شديد الحراسة بجمصة – محافظة الدقهلية